

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٤٤

الاثنين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

|          |                                                                            |
|----------|----------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس   | السيد بيسو . . . . . (اليابان)                                             |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين                                     |
|          | إسبانيا . . . . . السيد أويارثون مارتشيسي                                  |
|          | أنغولا . . . . . السيد لوكاس                                               |
|          | أوروغواي . . . . . السيد بيرموديث                                          |
|          | أوكرانيا . . . . . السيد يلتشينكو                                          |
|          | جمهورية فنزويلا البوليفارية . . . . . السيد سواريث مورينو                  |
|          | السنغال . . . . . السيد سيك                                                |
|          | الصين . . . . . السيد وو هاي تاو                                           |
|          | فرنسا . . . . . السيد دولاتر                                               |
|          | ماليزيا . . . . . السيد إبراهيم                                            |
|          | مصر . . . . . السيد أبو العطا                                              |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد رايكروفت |
|          | نيوزيلندا . . . . . السيد فان بوهيمن                                       |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة باور                           |

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/631).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1623160 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

### تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/631).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/631، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): في كل مرة قدمت فيها إحاطة إلى المجلس، وصفت أهوال صراع وحشي يتسم بإخفاق تام في حماية المدنيين، مما يؤدي إلى مستويات هائلة من المعاناة لمعظم المدنيين. وقولا للحقيقة، فإن الكلمات لا تكفي لوصف الواقع الكئيب والمروع الذي يواجهه شعب سورية اليوم. قد شهدنا آمال السوريين العاديين في وضع نهاية للكابوس الذي

يعيشونه تزداد ثم تتبدد مرة تلو الأخرى فيما تواصل الحكومة والجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية دون هوادة مسارا عسكريا ما انفك يدمر المدن والبلدات والمجتمعات المحلية والأسر. وكما قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخرا "عدد جرائم الحرب التي ارتكبت بالفعل يتجاوز أسوأ كوابيسنا".

تصاعد القتال والعنف في عدة أجزاء من البلد خلال الأسابيع القليلة الأخيرة، مما أدى إلى انتشار الوفيات والإصابات والتشريد بين المدنيين. يستمر شن عمليات القصف، من جانب جميع الأطراف، على المناطق المكتظة بالسكان ومنها، من الجو والأرض دون اعتبار للوجود المدني. ولا تزال الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية الأخرى تحدث يوميا تقريبا في بعض المناطق. وأشار تقرير أخير لمنظمة الصحة العالمية إلى أن مرافق الرعاية الصحية تتعرض للهجوم في سورية أكثر من أي مكان آخر على وجه الأرض.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه اليوم، في العديد من الأماكن، فإن المدنيين في سورية عرضة للخطر بنفس القدر مثلما كانوا في أي وقت مضى، جراء استمرار الأطراف في تجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني، الذي يتمثل مبدأه الأساسي والعام، على نحو ما يدعو مجلس الأمن ويفترض أيضا أنه يطبقه، في الالتزام بحماية المدنيين من آثار الصراع المسلح.

وإنني أشعر ببالغ الجزع إزاء التطورات المقلقة في مدينة حلب وحولها. أطلق المئات من قذائف الهاون والصواريخ والمقذوفات على كل من شرق وغرب حلب في الأسابيع الماضية، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى. ومنذ ٧ تموز/يوليه، توقفت التحركات التجارية والمدنية والإنسانية إلى شرق مدينة حلب ومنها. أصبح طريق الكاستيلو، طريق الوصول الأخير المتبقي إلى شرق المدينة ومنها، كما نبهت المجلس في إحاطتي الإعلاميتين السابقتين،

الوصول الآمن والمنتظم والمستدام إلى ربع مليون شخص محاصرين خلف الخطوط الأمامية. يجب أن يكون هذا نداء من الأمم المتحدة قاطبة - لا نداء مني بصفتي رئيس برنامج الأمم المتحدة الإنساني - يجب أن يصدر عن مجلس الأمن.

ويساورني القلق أيضا إزاء تقارير تفيد بتدهور الأوضاع الإنسانية واحتياجات الإجلاء الطبي العاجلة في مضيا والفوعة والزبداني وكفريا حيث لا يزال أكثر من ٦٢ ألف شخص محاصرين. بالرغم من الموافقات التي منحتها الحكومة السورية في الأشهر الثلاثة الماضية للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بتقديم المساعدات إلى المدنيين المحاصرين في البلدات الأربع، لم تتمكن الأمم المتحدة والشركاء من الوصول إلى المدن بسبب التوتر فيما بين أطراف الاتفاق والقصف الجوي الكثيف في إدلب والقصف على الفوعة وكفريا. وينبغي لنا جميعا أن نذكر الصور المرعبة للأطفال الجياع في مضيا في وقت سابق من هذا العام الذين قضى العديد منهم حتى بعد السماح بدخول المعونة أخيرا. وأود أن أكون واضحا: سنرى تلك الصور مرة أخرى ما لم تسمح الأطراف فورا ودون شروط بوصول المساعدات الإنسانية إلى البلدات الأربع. إنه ليس إنذارا أجوفاً؛ لكن من المرجح إلى حد كبير أن يحدث ذلك مرة أخرى ما لم يقرر المجلس إنفاذ الوصول.

ويجب أن تتاح عمليات الإجلاء الطبي العاجلة على الفور عند الحاجة. أما الترتيبات الحالية الانتقامية التي أدت إلى موت الأطفال في إحدى المدن لعدم وجود طفل مريض في موقع آخر لإجلائه في نفس الوقت بالضبط، ينبغي أن تكون وصمة عار في ضمير الأطراف ومن يدعمها. وعلى أي حال، فإن هذا الترتيب الانتقامي القاسي لا يتفق مع القانون الدولي الإنساني. والمقياس الوحيد للوصول والعمل في المجال الإنساني هو تلبية الاحتياجات لا المعاملة بالمثل. وأدعو جميع الأطراف إلى السماح للمرضى والجرحى بالخروج من

حيث يقدر أن ٢٥٠.٠٠٠ إلى ٢٧٥.٠٠٠ شخص يقيمون، مقطوعا الآن بسبب القتال.

قامت الأمم المتحدة وشركاؤنا بتخزين إمدادات مسبقا في توقع مؤسف لكنه حقيقي لتطورات من هذا القبيل، ويتوقع أن ينفذ الطعام في شرق حلب بحلول منتصف الشهر المقبل. وفي حين أن اللوازم الطبية متاحة لفترة أطول، يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على المرافق الطبية في شرق حلب، كذلك التي تعرض لها مستشفى في حي المعادي، الذي أصيب ثلاث مرات حتى الآن في الشهر الماضي وحده.

في الواقع، خلال الساعات الـ ٤٨ الأخيرة، تلقينا تقارير، يجري التحقق منها، بوقوع هجمات على عدة مرافق أو بالقرب منها في مدينة حلب وفي ريف حلب.

ولتلك الهجمات تأثير مدمر مضاعف - فهي لا تقتل الأشخاص وتدمر المرافق فحسب بل تخلف الآلاف الذين لا يستطيعون حتى الحصول على الرعاية الأساسية في الوقت الذي تشتد حاجتهم إليها.

ولن أعالي في التشديد على أهمية وضع المحاصرين في شرق مدينة حلب. يتعرض هؤلاء الأشخاص لخطر حقيقي من الحصار مع اقتراب دائرة القتال منهم ونضوب فرص حصولهم على الضروريات الأساسية. تتمثل أولويتنا القصوى في كفالة إمكانية الوصول من خلال عمليات عبر الخطوط الفاصلة أو عبر الحدود بموجب قرارات مجلس الأمن الحالية حتى نتمكن من تجديد المخزونات وكفالة حصول الأشخاص على الضروريات الأساسية للحياة. إن المجتمع الدولي لا يسعه ببساطة أن يترك شرق مدينة حلب ليصبح أكبر منطقة محاصرة. هذا أمر مخز ولا يحدث إلا في العصور الوسطى. يجب ألا نسمح بحدوث ذلك، لكن الوقت يمر. إنني أوجه نداء عاجلا إلى الأطراف والجهات التي تتمتع بنفوذ للعمل الآن على تحديد ٤٨ ساعة أسبوعيا هدنة إنسانية في شرق مدينة حلب بما يتيح للأمم المتحدة والشركاء

تقريباً. ويشهد سوء التغذية حتى يموت الأطفال جلاء. لا توجد مياه جارية أو كهرباء. وأسعار السلع القليلة التي تصل إلى تلك المناطق عشرات أضعافها في المجتمعات المحلية المجاورة، وبالتالي ليست في متناول الذين أصبحوا لا يمتلكون أي شيء بالفعل. إنها أماكن يضمحل فيها التعليم حيث العنف الجنسي وتجنيد الأطفال والزواج المبكر أمور مألوفة. تخيلوا مكاناً لا تستطيع فيه امرأة حامل أن تلد بأمان لأنه لا يمكنها الحصول على المسكنات اللازمة أو العناية المطلوبة. إنها أماكن حيث يموت في كثير من الأحيان من يحالفهم الحظ للحصول على الرعاية على أسرهم حينما تقصف مرافقهم الطبية. نعم، في سورية، ترتكب جرائم جنسية لا توصف ضد الأطفال - إنها جرائم بغية ترتكب على مرأى ومسمع منا جميعاً.

حينما ننظر إلى ما وراء الأرقام، سيدي الرئيس، نجد أن هذا هو الواقع الذي يواجهه الناس في تلك المناطق يوماً بعد يوم. ليس المقاتلون أو الذين يقفون عند نقاط التفتيش هم من يموتون بتلك الطرق. بل إنهم السكان المدنيون وأكثر الفئات ضعفاً، الأطفال والنساء والموقوفين والمسنين. هذه حقائق لا جدال فيها، بل نتحدث عن نفسها. من المؤكد أنه لا أحد منا، لا أحد هنا، بمنأى عن تلك الفظائع، التي تشكل الحياة اليومية للعديد من إخواننا البشر الذين تصادف أنهم سوريون يعيشون في سورية حينما تفجر عالمهم من حولهم قبل ما يزيد عن خمس سنوات.

إن حالة الحياة أو الموت في أجزاء كثيرة من البلد هي بالضبط السبب في ضغطنا من كل زاوية ممكنة للحصول على وصول منتظم ومستمر إلى جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. صحيح أنه تم إحراز بعض التقدم هذا العام. وبشكل عام وصلنا إلى أكثر من مليون شخص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. لقد وصلنا إلى كل منطقة محاصرة مرة واحدة على الأقل هذا العام، بما في ذلك إلى ٤٠٠ ألف شخص من أصل ٥٩٠ ألف شخص بما

المدن الأربع وسائر المناطق المحاصرة للحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة، ووضع حد للنهج الانتقامي. إن عمليات الإجلاء الطبي ليست مسألة سياسة أو ميزة عسكرية، بل مسألة إنسانية بحته.

لقد أبرزت مدينة حلب والبلدات الأربع اليوم، لكن الأعضاء سيجدون ظروفًا مماثلة في أماكن أخرى كثيرة: عشرات الآلاف المحاصرين الذين يتعرضون للقتال في منطقة منبج بدون دعم إنساني؛ أو التقارير عن مقتل عشرات المدنيين في غارات في تحار بريف حلب؛ والقصف المتواصل بدوما وداريا وخان الشيوخ في ريف دمشق؛ والهجمات المتواصلة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأجزاء المحاصرة من مدينة دير الزور. وأشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الحالة على الحجاز الرملي على طول الحدود الأردنية، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يلتمسون المأوى من القتال داخل سورية زيادة هائلة في الأشهر الأخيرة. والغالبية العظمى من الذين تقطعت بهم السبل من الأطفال والنساء والمسنين وكذلك أولئك الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية، بمن فيهم المئات من النساء الحوامل. حيث يشتد القيد - في منطقة قاحلة تماماً - منطقة حرام من جحيم.

والواقع هو أنه في أنحاء سورية هناك نحو ٥,٥ مليون شخص تمس حاجتهم يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها ومناطق محاصرة مع القليل من الحماية المادية وإمكانية محدودة للحصول على المساعدة الأساسية المنقذة للحياة. ومن بين ذلك العدد، لا يزال ما مجموعه ٥٩٠ ألف شخص عالقين تماماً في المناطق المحاصرة. وأود، إذا جاز لي، أن أتوقف لحظة كي أصف واقع العيش في تلك المناطق.

يتلف معظم هؤلاء الأشخاص تماماً للفرار من تواصل القتال والقصف والقنص الذين يحيطون بحياتهم. الآباء والأمهات لا يمتلكون الطعام لأطفالهم الذين يتضورون جوعاً

يعيشون في تلك المناطق. ويواصل الفريق في الميدان الضغط من أجل إيصال المعونة استناداً إلى تقييمات الاحتياجات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة كما دعا مجلس الأمن في قراراته.

وحتى عندما تُمنح الموافقات ويتم إنجاز من الكم الكبير من الإجراءات الورقية، فإن التصاريح التي تقدمها الحكومة على الصعيد المركزي لا تصل دائماً إلى قواتها الأمنية. وعلى وجه الخصوص، على الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجلس وأطراف أخرى من أجل توفير حرية المرور لجميع الأدوية والمعدات الجراحية في قوافل المعونة، يستمر استبعاد الأصناف الطبية والجراحية أو إزالتها من لوازم القبالة ولوازم طب الأطفال ومجموعات أمراض الإسهال، وهو ما يترتب عليه حرمان الآلاف من الأشخاص شهرياً، وأكرر: لوازم القبالة ولوازم طب الأطفال ومجموعات أمراض الإسهال. وهذا الحرمان المتعمد من الأدوية الأساسية والمعدات الجراحية يقوض أساس العمل الإنساني نفسه. وفي الوقت نفسه، تعتدي بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أيضاً على العاملين في المجال الإنساني، وتهددهم وترفض التعاون معهم. ولا يزال وصول الأمم المتحدة بشكل مستدام إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، مثل أجزاء من محافظتي الرقة ودير الزور، محدوداً للغاية.

وفي جميع أنحاء سورية، يواصل موظفو وكالات الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية جهودهم الدؤوبة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان السوريين، معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة في كثير من الأحيان. ورأينا ذلك بأم أعيننا في ٢٩ حزيران/يونيه، عندما أصيب سائق شاحنة إمدادات ضمن قافلة إلى عربين وزملاً برصاصة في الصدر وأصابت طلقة أخرى مركبة مصفحة. وأود أن أشيد بشجاعة أولئك الذين يخاطرون بحياتهم في كل مرة يعبرون فيها خطوط النزاع والحدود أو يدخلون مناطق

يشمل من خلال عمليات الإسقاط الجوي المستمر لـ ١١٠ آلاف شخص في مدينة دير الزور. وقد أحرز تقدم كبير بشأن موافقات الحكومة السورية لخطة القوافل المشتركة بين الوكالات لشهر تموز/يوليه، مع الموافقة على ٣٤ موقعا من أصل ٣٥ موقعا، بما في ذلك الوصول لجميع المناطق المحاصرة المطلوبة، للمرة الأولى، بالمجموعة الكاملة من المساعدات. إن تلك الإنجازات مهما كانت تدريجية دليل على أنه عند التحلي بإرادة سياسية كافية يصبح الوصول إلى الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى مساعدة منقذة للأرواح أمراً ممكناً حقاً. أشكر الجهات التي تتمتع بنفوذ على الأطراف لممارسة ضغوطها بشأن المسألة، ولا سيما المبادرات الأخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتحديدًا السفير الروسي وفريقه في دمشق.

وفي الوقت نفسه، علينا أن ندرك التحديات الهائلة المتعلقة بإمكانية الوصول التي لا تزال ماثلة أمامنا. يواصل تصاعد القتال وانعدام الأمن زيادة تقييد إمكانية الوصول. وخارج حلب والمدن الأربع، شهدنا ذلك بشكل واضح في تموز/يوليه، إذ لم تتمكن حتى مع موافقات الحكومة السورية من الوصول إلى العديد من المواقع الأخرى، مثل داريا ودوما، بسبب التفجيرات والقصف والقتال على طول طرق الوصول الرئيسية. وتأثرت عمليات الأمم المتحدة والعمليات العابرة للحدود من جانب الشركاء في تركيا والأردن أيضاً من انعدام الأمن على طول المناطق الحدودية وطرق الوصول الرئيسية، مما يؤثر على قدرتنا للوصول إلى عشرات الآلاف من الأشخاص. وتواصل القيود والعراقيل التعسفية تقييد أو عرقلة أماكن إيصال المعونة ولمن يجري إيصالها ومدى تواترها. بالرغم من الموافقات رفيعة المستوى لخطة القوافل المشتركة بين الوكالات لشهر تموز/يوليه، لم تأذن السلطات السورية لنا إلا بالوصول إلى ٧٥ في المائة من السكان الذين قدرت الأمم المتحدة أنهم

توقف في القتال لأغراض إنسانية، حتى يتسنى لنا الوصول إلى المدنيين المحاصرين خلف الخطوط الأمامية وحتى يتمكنوا من الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة غير المتاحة في مناطقهم. والأفضل من ذلك، بطبيعة الحال، أن يتوقف القتال تماما.

ثالثا، يجب أن يشمل ذلك الإنهاء الفوري للحصار الذي لا يزال يتزل عقابا جماعيا بمئات الآلاف من المدنيين بلا رحمة. وأي شيء يقل عن الرفع الكامل للحصار لن يكون كافيا أبدا، ولا يمكننا أن نتظاهر بخلاف ذلك.

سأحتتم بياني بتكرار ما ذكرته أنا وزملائي مرات عديدة. إن الأزمة يجب أن تنتهي بحل سياسي، وليس بانتصار عسكري. ولكن ينبغي ألا يكون هناك أي لبس بشأن المسار الإنساني الحالي؛ فعلى الرغم من بعض المشاعر وحتى الشعارات الرنانة داخل المجتمع الدولي، فإن حيز الحماية المتاح يتقلص وتزداد الظروف الإنسانية سوءا ومستوى اليأس آخذ في الارتفاع. وهذه لا يمكن ولا يجب أن تصبح اتجاهات مقبولة، يبدو أن المجتمع الدولي قد قبل بما فيما يستمر البحث عن حل سياسي. فقد أظهر المجتمع الدولي وحدة المقصد من قبل ويجب أن يظهرها مرة أخرى قبل فوات الأوان، ونواجه احتمال فقدان جيل آخر من السوريين في أتون الصراع والبؤس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة في صورة مفتوحة اليوم. لقد طفح الكيل. ونحن بحاجة إلى الخروج على التقاليد وجعل هذه المناقشة علنية لأنه من المهم للغاية أن يستمع العالم إلى واقع الحياة في سورية. ولذلك، فإنني أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية الواقعية.

التراع القائم لتوفير المساعدة التي تمس الحاجة إليها لإنقاذ الأرواح، وأذكر أولئك الذين يشكون أحيانا من أن الحصول على موافقة الحكومة السورية هو السبيل الوحيد لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتفادي تعريض زملائنا الشجعان في الأمم المتحدة وشركائهم، وكثير منهم من السوريين المحليين، لمخاطر مهلكة بالحالة الفعلية. فمن خلال هذه الجهود وبشكل جماعي، نحن نصل إلى ملايين الناس شهريا عن طريق البرامج العادية والأنشطة العابرة للحدود والعابرة للخطوط، فضلا عن العمليات الجوية. ومن المهم للغاية أن توفر جميع أطراف النزاع كل الحماية اللازمة، التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، لجميع المنظمات الإنسانية وموظفيها وأصولها الأخرى، أينما كانوا وحيثما كانوا يعملون أو أيا كانت طريقة إيصالهم للمساعدات في سورية.

ولأكن صريحا، إن علينا التعجيل باستعادة الزخم في ما يتعلق بالحماية والوصول. ويجب أن يكون الزخم الذي تولد في النصف الأول من السنة ومنذ إنشاء فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفرق الدولي لدعم سورية المنهاج لإحداث تغيير رئيسي في حماية المدنيين وحالة إمكانية الوصول بالنسبة لهم خلال النصف الثاني من هذا العام. ويجب أن يشمل ذلك، أولا، استعادة وتوطيد وقف الأعمال العدائية وإنهاء الهجمات العشوائية التي تقتل وتجرح المدنيين على نحو متهور. إن بوسع جميع الأطراف وجميع من يدعمونها تقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد وتجنب المزيد من الجرائم والفظائع. ويجب عليهم أن يفعلوا ذلك. إن المدنيين والبنية التحتية المدنية ليسوا ببادق شطرنج يمكن التضحية بها، بل إنهم يتمتعون بحماية خاصة بموجب القانون الدولي.

ثانيا، يجب أن يشمل ذلك اتخاذ الأطراف ومؤيديها لجميع الإجراءات الضرورية لكفالة الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق أو شروط. ويجب أن يشمل هدنات وفترات



أن نواصل الضغط من أجل إتاحة الوصول، سواء بالنسبة لحلب أو جميع المقاصد الأخرى المتفق عليها في خطة تموز/يوليه.

ونؤيد دعوة وكيل الأمين العام أوبراين إلى وقف القتال لمدة ٤٨ ساعة أسبوعيا للسماح بإيصال المعونة إلى حلب، وأنا أدعو جميع أعضاء المجلس الآخرين إلى الإعراب عن دعمهم اليوم. وندعو مرة أخرى روسيا إلى استخدام تأثيرها على النظام، ليس لمجرد إعادة فتح طريق كاستيلو والطرق الأخرى، ولكن أيضا لإظهار الاحترام الكامل لاتفاق وقف الأعمال العدائية بحيث يمكن للقوافل السير بشكل آمن ويمكن للسوريين العيش في أمان. وهذه ليست مطالب غير معقولة. ولا حتى مطالب جديدة، ولكنها لم تلق آذانا صاغية المرة تلو الأخرى، أسبوعا بعد أسبوع. وفي ظل عدم السماح بالوصول برا على نحو مستمر ودون عوائق، يجب أن نواصل الضغط من أجل الوصول الجوي، ونحن نتنظر أن يقدم برنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة معلومات مستكملة عن خططهما لطلب الموافقة على هذه الطريقة لإيصال المساعدات.

وحتى الآن في هذا الشهر، لم تصل الأمم المتحدة سوى إلى اثنين من الأماكن المحاصرة. وتقرير الأمين العام (S/2016/631) يوضح أن ذلك بسبب الشواغل الأمنية. وهذا ليس غريبا نظرا للهجمات العسكرية التي يشنها النظام. وهو أيضا بسبب التأخيرات الإدارية. أعترض، ولكن ينبغي ألا يواجه شخص أو طفل المجاعة أبدا بسبب تأخيرات إدارية. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يكون متحدا في إدانته لأي جهد يرمي إلى تأخير أو تقييد الوصول. وكما يبين تقرير الأمين العام بوضوح، فإن إتاحة إمكانية الوصول لا ينبغي أبدا أن تكون مشروطة أو رهنا بالمفاوضات السياسية أو أن يتم استخدامها كورقة مساومة في المحادثات.

وعلى الرغم من مدى أهمية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بالنسبة لسكان حلب ومضايا والعديد من الأماكن

ومن المهم بشكل حيوي أيضا أن يستمع العالم إلى جميع أعضاء المجلس بلا استثناء يردون على الأوهال التي تم وصفها اليوم. ولا يمكننا أن نختبئ خلف الأبواب المغلقة. ولا يمكننا أن نظل صامتين في مواجهة هذه الهمجية. ويُقتل المئات من المدنيين أو يصابون في الهجمات الجوية والبرية. ويعاني مئات الآلاف الآخرين الآن في خضم أزمة إنسانية تتفاقم على نحو مطرد. وكما سمعنا للتو، فإن النظام يطوق شرق مدينة حلب الآن. وطريق كاستيلو، وهو طريق حيوي لإيصال الغذاء والدواء والإمدادات، مقطوع. ويخضع ٣٠٠ ألف شخص الآن للحصار فعليا. ولكن كارثة إنسانية أخرى بانتظارنا.

وقد شهدنا هذا من قبل، ونحن نعرف ما الذي يحدث بعد ذلك. فقبل ستة أشهر فقط، عقدنا جلسة إحاطة طارئة بشأن الحصار المفروض على مضايا (انظر S/PV.7605). ونحن جميعا نتذكر صور الأطفال الذين يعانون الهزال في تلك المدينة - أطفال على غرار علا والتي لم يكن عمرها يتجاوز ١٢ عاما، والتي توفيت بعد تجاهل النظام لطلبات إجلائها. لقد ماتت جوعا. وتفيد الجمعية الطبية السورية الأمريكية بأن ٦٤ آخرين لاقوا نفس المصير المروع.

ونحن مدينون لعلا وأسرتها وسكان مضايا بالحيلولة دون أن يعيد التاريخ نفسه في حلب. وهناك ٣٠٠ ٠٠٠ سبب لا تجعل الفشل أحد خياراتنا، ولكن الوقت آخذ في النفاد. ونرحب ببصيرة الأمم المتحدة في قيامها بتوفير الإمدادات الغذائية بشكل مسبق في المدينة، ولكن تلك الإمدادات لن تطعم سوى أقل من نصف سكان المدينة ولمدة شهر واحد فقط. وهناك ارتفاع حاد في أسعار الأغذية، حيث تضاعف سعر الدقيق وزادت أسعار الخضروات ثلاث مرات والوضع سيزداد سوءا بالتأكيد. ونحن جميعا نعرف ما هو المطلوب: استمرار إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. وجميعنا هنا اليوم - المجلس والأمم المتحدة والعالم خارج هذه القاعة، يجب

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): خلال شهر شباط/فبراير الماضي، أتاح اتفاق وقف الأعمال العدائية بارقة أمل في خفض مستويات العنف، على نحو يفتح الطريق للخروج من الأزمة والتفاوض بشأن فترة انتقال سياسي في سورية. وبعد ذلك بشهرين، في نهاية شهر نيسان/أبريل، بدأ النظام، بدعم من حلفائه، تنفيذ هجومه على حلب وقضى على بارقة الأمل تلك. وفي ذلك الوقت، بادرت فرنسا، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، إلى عقد جلسة لمجلس الأمن في ٤ أيار/مايو (انظر S/PV.7687) لإدانة الحالة المأساوية التي تواجهها مدينة حلب ومئات الآلاف من السكان الذين لا يزالون يعيشون هناك.

وشن النظام، بالتواطؤ مع حلفائه، هجوما مؤخرا، قضى نهائيا على فرص وقف الأعمال العدائية. وقد كان اتفاق وقف الأعمال العدائية، كما كنا نخشى، مجرد ستار من الدخان أخفى النظام من خلاله بحبث كبير استراتيجية عسكرية خالصة استهدفت، تحت ذريعة مكافحة جبهة النصرة، تطبيق جميع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. إن النظام يسعى إلى تدمير كل ما لا يستطيع السيطرة عليه. وقد دُمرت مستشفيات بالأمس فقط في مدينة حلب، في انتهاك كامل للقانون الدولي الإنساني والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه بتوافق الآراء قبل بضعة أسابيع.

وخلال هذه الفترة كلها، واصل النظام انتهاكه لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني وأبسط المبادئ الإنسانية. وواصل هجومه على السكان المدنيين، والجماعات المسلحة غير الإرهابية. ومن خلال مشاهدة سلوك النظام ودعمه، يفرط بعض أعضاء مجلس الأمن في مسؤوليتهم ومصادقتهم. واستمر تفاقم الوحشية في مدينة حلب ومحيطها. إن مدينة حلب محاصرة حاليا، بعد تعرضها لهجمات عشوائية يومية بالبراميل المتفجرة. وقطعت القوات المتحالفة مع النظام طريق الكاستيلو، الذي كان آخر طريق يمكن من خلاله إيصال

الأخرى في سورية، فإن ذلك لن يكون له تأثير يُذكر إذا استمر سقوط القنابل. لقد تلقيت مؤخرا رسالة بالبريد الإلكتروني من الدكتور حاتم، طبيب الأطفال السوري، الذي اقتبست من كلامه في القاعة من قبل. وقد كتب إلي يقول:

”هناك ما يقرب من ٩٠.٠٠٠ طفل في حلب. ويوقف الحصار حائلا أمامهم جميعا ويواجهون خطر القنابل من فوقهم“.

ما الفائدة من إطعام وتوفير اللباس لشخص وعلاجه ليكون مصيره الأكيد الموت تحت أنقاض انفجار قنبلة. لقد سقط في داريا أكثر من ٧٠٠ برميل متفجر في أقل من ثلاثة أسابيع. ويشكل ذلك في المتوسط قنبلة كل ٤٠ دقيقة خلال ٢٠ يوما. وفي مدينة حلب، خلال عطلة نهاية هذا الأسبوع وحدها، تعرضت ستة مرافق طبية للهجوم في غضون ٢٤ ساعة. وأصيب مستشفى الأطفال الوحيد في شرق حلب مرتين في غضون ١٢ ساعة. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة. وثمة أمثلة عديدة أخرى. وهذه الهجمات تنم عن انعدام الضمير. وهي غير مبررة. ولكنها شائعة. ويشكل عدم اكتراث الأسد المستمر بوقف الأعمال العدائية إهانة لمجلس الأمن ولل فريق الدولي لدعم سورية.

لذلك، في الأسابيع والأيام المقبلة، لا يكفي إتاحة إمكانية الوصول دون عوائق إلى جميع المناطق المحاصرة. ولا يكفي فتح طريق الكاستيلو. إننا بحاجة إلى رؤية كل ذلك وأكثر، بما في ذلك الالتزام مجددا وبشكل حقيقي بوقف الأعمال العدائية ووضع حد للقصف الذي يطال المرافق الطبية ووضع حد للهجمات على المدنيين. وهذا هو السبيل الوحيد لإنقاذ الناس في حلب وشعب سورية. وكما أخبرني الطبيب يحيى من مستشفى الأطفال في حلب، عن طريق البريد الإلكتروني في وقت سابق اليوم، أنه في حال عدم القيام بأي شيء، فإنهم سيواجهون الموت حتما.



سياسي دائم ولن يمكن مكافحة الإرهاب بشكل فعال، فيما يستمر قتل المدنيين السوريين.

وكما أكد علنا وزير الخارجية الفرنسي، السيد جان - مارك أيرو، لا يمكن فرنسا غض الطرف عن المأساة الجارية في حلب. ولا يمكن أن نسمح باستمرار حصار حلب دون أن تكون هناك استجابة. وبالتالي، فإن لفرنسا ثلاثة مطالب.

أولا وقبل كل شيء، إننا ندعو رسميا حلفاء النظام وأعضاء مجلس الأمن والفريق الدولي لدعم سورية إلى تحمل مسؤولياتهم لكي يوقف النظام السوري وحلفاؤه هجماتهم فورا على حلب. إن حياة عشرات آلاف الأشخاص ومستقبل الحل السياسي التفاوضي، فضلا عن القيم الأساسية المشتركة للمنظمة، على المحك.

ثانيا، من أجل التخفيف من معاناة السكان، فإننا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في حلب والغوطة لأسباب إنسانية.

ثالثا، إننا ندعو إلى الرفع الفوري لجميع أشكال الحصار وإلى الوصول السريع والأمن ودون معوقات لجميع الأشخاص في سورية، عملا بالالتزامات المترتبة بموجب القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٥) و ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ويجب على السلطات السورية احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني، كما يجب أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن.

ولن تحقق آلية الفريق الدولي لدعم سورية؛ وفرقة عمل جنيف؛ وجهود السيد دي ميستورا، التي ندعمها؛ والنداءات من أجل توحيد صفوف المعارضة شيئا بسبب حصار حلب. ولنكن واضحين: لن يكون هناك تعاون مع المسؤولين عن هذه الجريمة بينما تُرتكب، وهم يتحملون مسؤولية جسيمة أمام التاريخ.

الماء والمؤن والأدوية. ومن نواح عدة، تشكل حلب بالنسبة لسورية ما كانت تمثله سرايفو بالنسبة للبوينة والهرسك. إنها مدينة تقع في مفترق طرق، ومدينة شهداء. إن مدينة حلب بما لها من قيمة رمزية والتي تقع في مفترق طرق ويبلغ عمرها آلاف السنوات وتشكل جزءا من التراث الإنساني، كانت ساحة اشتباك وتمازج بين العديد من البلدان مما ترك بصمات عميقة ومتنوعة على المدينة، وأكرر إنها اليوم مدينة شهداء. ويخضع هذا الرمز الحضاري الآن لشكل من الحصار يعود للقرون الوسطى. يا لها من سقطعة، وبصراحة يا له من عار.

ولا يزال هناك حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في حلب المحاصرة، وسيصبحون قريبا محرومين من كل شيء وسيكونون تحت رحمة ميليشيا النظام بوحشيتها. ولذلك، فإنني أسأل: هل يمكن لمجلس الأمن، بعد مرور ٢٠ عاما على حصار سرايفو، أن يقبل دون حراك تكرار جريمة حرب تُرتكب باتباع نفس الأساليب الوحشية؟ ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

إن الجدول الزمني المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يحدد تاريخ ١ آب/أغسطس كموعدها لنشأة سلطة انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة. وبالنسبة لمجلس الأمن، يشكل احترام هذا الموعد النهائي اعتبارا للإرادة الحقيقية للنظام ومؤيديه في التوصل إلى حل سياسي.

وفي مشاوراتنا الأخيرة، أبلغنا المبعوث الخاص دي ميستورا بشكل جماعي بأنه من دون إحراز أي تقدم فيما يخص وقف الأعمال العدائية والحالة الإنسانية، لن يكون من الممكن استئناف المفاوضات بصورة ذات مصداقية. وبينما نجتمع الآن، فإن ذلك السيناريو المأساوي يبرز. لقد أصبحت حلب مدينة الشهداء في سورية. وإذا تم حصارها بما يكفي، فإنها يمكن أن تصبح مقبرة لعملية فيينا لأنه لن يكون هناك حل

في ذلك بعض المدن التي لم تتلق المعونة طيلة سنوات. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، بلغنا مع الشعور بالصدمة والرعب نبأ التفجيرات التي وقعت في تلك المدن نفسها بعد وصول المعونة مباشرة، كما كان الحال في داريا. فلهجمات التي تُشن عمدا ضد المستشفيات حيث يكون أفراد الرعاية الصحية هم الضحايا أمر يبعث على القلق؛ وهذه الحالة تستدعي الامتثال للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي اتخذته المجلس في أيار/مايو الماضي. واليوم، تلقينا معلومات عن تفجيرات جديدة في حلب تسببت بوفيات في صفوف المدنيين، فضلا عن تدمير المستشفيات، بما في ذلك بنك للدم.

ويمكن أن يُنظر أيضا إلى الأزمة الإنسانية في سورية من خلال تشريد ملايين الأشخاص الذين يحاولون النجاة من أعمال الرعب. والخطورة البالغة للحالة التي يعيشونها تسبب الضعف الشديد لهؤلاء الأشخاص، سواء كانوا مشردين داخليا بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أو الذين تمكنوا من الفرار من البلد لا شيء إلا ليصبحوا فريسة سهلة للجريمة المنظمة.

وحالة الأطفال في سورية مقلقة للغاية. فآثار الصراع على الأطفال يقوّض مستقبل جيل بأكمله. ووفقا للبيانات الأخيرة من مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، هناك ما يزيد على ٨ من كل ١٠ أطفال سوريين - أكثر من ٨ ملايين - تضرروا من الحرب وفي حاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم الموجودون داخل سورية والذين لجأوا إلى البلدان المجاورة، وهي لبنان والأردن والعراق وتركيا ومصر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن واحدا من كل ثلاثة أطفال في البلد - حوالي ٣,٧ مليون في المجموع - ولدوا منذ بدء الصراع، وكانت النتيجة أنهم لا يعرفون سوى العنف والخوف والتشرد. وفي هذا السياق من اليأس والفوضى، ترى أوروغواي أنه من الضروري مضاعفة الجهود الدولية لمنع

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية.

في آخر مناقشة مفتوحة لنا (انظر S/PV.7740)، تكلم وفد بلدي عن أساليب العمل. وقلنا إنه سيكون من الإيجابي أن يشرع أعضاء مجلس الأمن في التعبير عن وجهات نظرهم في هذا المنتدى المفتوح، بدلا من القيام بذلك في مشاورات مغلقة فحسب عندما تتضمن صيغة الجلسات تقديم إحاطات إعلامية تتبعها مشاورات. ولهذا السبب، أود فحسب أن أدلي ببيان موجز في هذه المرحلة.

يساورنا القلق إزاء عدم وجود حل للحالة الإنسانية الخطيرة في سورية التي تؤثر على ملايين الناس الذين يعانون من الدمار والجوع والعنف الشديد. وتشهد سورية ممارسات قاسية، تمثل جرائم حرب، مثل استخدام الجوع كتكتيك حربي. وتستخدم أطراف الصراع هذا الأسلوب المؤسف لتجوع ملايين الأشخاص المحاصرين، بمن فيهم الأطفال.

ولا يزال حصار المدن كوسيلة من وسائل الحرب يشكل إحدى الحالات التي ينبغي أن تسترعى بشكل عاجل انتباه مجلس الأمن، حيث إنها لا تؤثر على حياة الناس الذين يعيشون تحت ظروف بالغة الشدة بسبب نقص الغذاء فحسب، ولكن لأنها تفضي أيضا إلى عدم توفر إمكانية الحصول على الأدوية وجميع المواد الأساسية اللازمة لتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية.

ويساور أوروغواي القلق إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في شرق مدينة حلب وإغلاق طريق الكاستيلو، الذي كان طريق الوصول الأخير المتبقي إلى تلك المنطقة، والذي منع إغلاقه تنقل المدنيين وحركة التجارة وإيصال المعونة الإنسانية.

وفي الآونة الأخيرة، سمع أعضاء المجلس عن تحسينات في إيصال المساعدات الإنسانية إلى بعض المدن المحاصرة، بما

من شرق حلب وغربها في الأسابيع الماضية. وكما قال رئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية مؤخراً، فإن الحالة في حلب تتصف بالدمار، مع استمرار تعرّض المدينة للقصف. وتتشاطر القلق لأن المدنيين على جميع الجوانب لا يستطيعون العثور على المأوى والغذاء والرعاية الطبية. وندعو جميع الأطراف في الصراع إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفي عدد من الاجتماعات، أثّرنا مسألة الحالة القائمة على طول طريق كاستيللو. والآن أصبحت المخاوف التي أعربنا عنها حقيقة واقعة. فالإمدادات الغذائية في شرق حلب لن تكفي إلاّ لنهاية تموز/يوليه، والرعاية الصحية غير متوفرة. وهناك كارثة إنسانية تلوح في الأفق لحوال ٣٠٠٠٠٠ شخص. وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى شرق مدينة حلب يجب أن تستعاد دون أي تأخير أو شروط مسبقة.

وبتقييمنا لحالة تنفيذ خطة تموز/يوليه لإيصال الشحنات عبر الحدود المشتركة، نشدد مرة أخرى على أهمية احترام مبدأ عدم فرض أي شروط تتعلق بنوع المساعدات التي يجب تقديمها. وإننا مستأؤون من حقيقة أنه في قرابة نصف المواقع، لم تسمح السلطات السورية سوى لأعداد من المستفيدين لتلقي المعونة الإنسانية أقل مما كانت تتوقعه الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ننضم إلى الأمم المتحدة والزملاء الآخرين في دعوة جميع أطراف الصراع إلى القيام فوراً بتيسير الوصول غير المشروط ودون عائق وبشكل مستدام إلى الأشخاص الموجودين في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء سورية، أو على الأقل الموافقة على هدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة أسبوعياً.

وأي تحسين للحالة الإنسانية لن يتحقق إلاّ من خلال تسوية سياسية للصراع. ومع ذلك، وبما أننا على مسافة زمنية هي أقل من أسبوع عن التاريخ المستهدف في ١ آب/أغسطس، فإننا للأسف لا نرى أي تغييرات إيجابية يمكن أن

الأطفال السوريين من أن يصبحوا الجليل الضائع نتيجة الافتقار إلى الفرص التعليمية، في جملة أمور أخرى، وتجنيد الأطفال الجنود، والزواج القسري في سن مبكرة.

وبناء على ذلك، فإن العمل المروع الأخير المتمثل في قطع رأس الصبي الفلسطيني على أيدي أفراد من جماعة نور الدين الزنكي هو عمل همجي وجبان. ما هو المدى الذي بلغناه؟ ألم يعد يكفي تجنيد الأطفال؟ هل يتعين عليهم أيضاً أن يقطعوا رؤوس الأطفال بالسكاكين؟ إن أوروغواي ترفض هذا العمل الوحشي وتعرب عن إدانتها الشديدة له. ونود أن نضيف أيضاً أنه لا يوجد إله أو دين يقبل بارتكاب عمل وحشي من هذا النوع.

ونحن نؤيد مطلب السيد ستيفن أوبراين بهدنة أسبوعية في حلب لمدة ٤٨ ساعة.

وأخيراً، تود أوروغواي أن تكرر مرة أخرى أهمية إحراز المزيد من التقدم نحو إيجاد حل سياسي لتيسير المضي قدماً في محادثات السلام الجارية، ودعم العملية الانتقالية. ونحن مقتنعون بأن هذا السبيل هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حلول دائمة للصراع الحالي، مع مراعاة أحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) اللذين اتخذهما هذا المجلس.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** إن أقل ما يمكن قوله هو أن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال مصدر قلق بالغ لنا. فالنظام وحلفاؤه يواصلون متابعة تحقيق أهدافهم العسكرية في تجاهل كامل وساخر لوقف أعمال القتال الذي ما زال قائماً، والتزاماتهم بموجب البيان الذي أصدره الفريق الدولي لدعم سورية في أيار، الذي يبدو أن أحداً لم يعد يعيره أي اهتمام. ولم تبذل دمشق أي جهد لإنقاذ الزخم السياسي، بل تبقي الشعب السوري رهينة لخططها الرامية إلى تغيير المعادلة على الأرض بالوسائل العسكرية.

ونشعر بالجزع حيال عشرات القتلى ومئات الجرحى جراء القصف المنتظم من جانب القوات الموالية للنظام وحلفائه في كل

من جانبنا، فإن مصر ركزت جهودها خلال الفترة الماضية على محاولة إحداث تقدم في عملية إيصال المساعدات الإنسانية. وبالفعل تمكنت مؤخرا من إيصال مكونات قافلة مساعدات كاملة إلى درعا والقنيطرة والسويداء ودمشق وريف دمشق، وستواصل تلك الجهود، وتدعو أعضاء المجلس والمجتمع الدولي إلى التركيز في الوقت الحالي على ما يمكن تقديمه من دعم على الأرض للشعب السوري بعيدا عن التسييس والمتاجرة بالأزمة الإنسانية في البلد.

إن الحل الوحيد الفعلي لإنهاء معاناة الشعب السوري هو التوصل لتسوية سياسية. وكما تعلمون فإن الصيغة الوحيدة المطروحة للتسوية هي تلك التي توافق عليها المجتمع الدولي في قرارات مجلس الأمن المختلفة لا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي أعقبه القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) بشأن وقف الأعمال العدائية في سورية. ودعوني في هذا الصدد، أن أذكر هذا المجلس أن تلك الصيغة المطروحة هي الفرصة الأخيرة لإنهاء النزاع في سورية، وأن الظروف السياسية التي تتغير باستمرار لا تمهلنا الكثير من الوقت. فما هو ممكن اليوم قد يتحول إلى فرصة ضائعة غدا.

ودعوني أؤكد مرة أخرى أن التوافق الدولي الحالي تأسس على عدد من الدعائم الرئيسية والمتوازنة وهي:

أولا، وقف العدائيات في سورية وصولا لوقف إطلاق نار شامل في البلد. ثانيا، تحقيق الانتقال السياسي من خلال المفاوضات بين الحكومة السورية وأوسع طيف ممكن من المعارضة بناء على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/523، المرفق). ثالثا، العمل على تحسين الأوضاع الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها في سورية، بما في ذلك في المناطق المحاصرة. رابعا، مكافحة الإرهاب والتطرف المستشريين في سورية.

إن تحقيق تلك الدعائم سيعتمد بصفة رئيسية خلال المرحلة المقبلة على مدى صدق نوايا المجتمع الدولي في إنهاء

تؤدي إلى استئناف عملية التفاوض. وبدون إحراز تقدم ملموس على المسار السياسي، فأفضل ما نأمله ويأمله الشعب السوري هو الاعتماد على إيصال المساعدات الإنسانية غير المنتظمة والمتقطعة التي تقدمها الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، الأمر الذي يبعث على الأسى بعد جميع الجهود المكرسة للتخفيف من معاناة الشعب السوري.

وعلينا أن نسأل أنفسنا كم من الإحاطات الإعلامية الإضافية الشبيهة بهذه الإحاطة الإعلامية اليوم لا يزال يتعين علينا أن نستمتع إليها قبل فوات الأوان.

**السيد أبو العطا (مصر):** بعد خمس سنوات من بدء الحراك الشعبي السوري، وعقب ما شهدته سورية خلال تلك السنوات من صراعات داخلية وتدخلات خارجية غير مسبقة عصفت بالبلاد، ما زال المجتمع الدولي غير قادر على وقف نزيف الدماء السورية، وما زالت بعض الأطراف تجد لنفسها المبرر لعرقلة جهود التسوية وإذكاء الصراع، وما زالت لا تعبأ بتحول سورية إلى مرتع للمليشيات الأجنبية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من شتى بقاع الأرض، وملاذ للطائفية والفوضى.

لقد أخذنا علما بما جاء في التقرير الأخير للأمين العام حول الأوضاع الإنسانية في سورية، رغم التطور النسبي في عملية توفير المساعدات الإنسانية منذ بدء نشاط مجموعة الدعم الدولية المعنية بسورية. إلا أننا نلمس بوضوح تعدد مناطق العمليات العسكرية وأهدافها وأغراضها، وتعدد الأطراف الداخلية والخارجية الضالعة فيها. ونشعر بحزن وألم شديدين لاستمرار سقوط الضحايا الأبرياء من أشقائنا السوريين، كما نتألم كثيرا لاستمرار البعض في استغلال تلك المأساة الإنسانية غير المسبوقة بغية تسجيل النقاط أو تحقيق أغراض سياسية.

من جانبنا، ركزت مصر جهودها خلال الفترة الماضية على محاولة إحراز تقدم في عملية إيصال المساعدات الإنسانية.

”أرحموا الشعب السوري من عواقب حساباتكم ومصالحكم السياسية الضيقة.. اقبلوا بالحلول الوسط وبالتنازل ولو جزئيا عن تلك المصالح رحمة ورأفة بأمهات وأطفال سورية الذين لم يقتربوا خطأ ولا يحملون ذنوبا سياسية“.

**السيد فان بوهيمن** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):  
أشكر ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية. ومثلما وصفه، فإن الحالة الإنسانية في سورية كارثية للغاية. وعلى الرغم من عدم معرفتنا بالأرقام فإن السوريين يعلمون أن محتثن حقيقة بالفعل. ومثلما أكد السيد أوبراين، فبالرغم من التحسينات التي حدثت في الأشهر الأخيرة فيما يتعلق بإيصال المساعدات، أصبحت الحالة الإنسانية العامة أكثر سوءا. ولا تعزى هذه الكارثة الإنسانية إلى مجرد اللامبالاة من جانب الأطراف ومن يؤازروها في تسبب المعاناة للشعب السوري، بل هي متعمدة في كثير من الحالات، ويتم التلاعب بإيصال المساعدات الإنسانية لتحقيق مكاسب عسكرية، وتُستهدف المستشفيات على نحو منتظم، وتستغل مكافحة الإرهاب لتبرير الهجمات العشوائية على المدنيين وأي مجموعة أخرى تعارض النظام.

وليس مقبولا البتة مواصلة استخدام الحصار والتجويع بوصفهما من أساليب الحرب. وعلى وجه الخصوص، يثير إغلاق طريق الكاستيلو مؤخرا القلق الشديد لأنه يهدد ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في شرقي حلب بخطر المجاعة. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد تماما دعوة ستيفن أوبراين إلى إعلان هدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة في حلب وما حولها. ومن غير المقبول أيضا أن يستمر قصف الأحياء المدنية وإلقاء القنابل على المرافق الطبية. ويبدو أن هذه الأماكن تُستهدف عمدا في كثير من الحالات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وللقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وكما سمعنا، فقد تعرضت خمسة عيادات طبية في محافظة حلب للهجوم في ٢٤ تموز/يوليه وحده. وتمثل الحالة الإنسانية المتردية على الحدود الأردنية - السورية أيضا

التراع، وتمسكه بما تم التوافق عليه، وعلى تماسك الفريق الدولي لدعم سورية لتنفيذ هذا التوافق.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد دعم مصر للتعاون والتنسيق الحالي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في إطار رئاستهما المشتركة بصفتها الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية. ونؤكد ترحيبنا بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الطرفان سواء على المستوى السياسي أو مستوى إيصال المساعدات الإنسانية. لذلك فإنني أدعو مجددا الطرفين إلى الإسراع في التوصل لاتفاق حول كيفية التعامل مع الأوضاع على الأرض، بما في ذلك دعم تنفيذ وقف العدائيات والحيلولة دون تمكين التنظيمات الإرهابية والجماعات المتعاونة معها من القضاء عليه، وذلك بالتوازي مع الدفع لبدء مفاوضات مباشرة بين الأطراف السورية في أسرع وقت ممكن تحت رعاية المبعوث الدولي ستافان دي ميستورا.

ورغم أن الجماعات الإرهابية قد تم استثناءها بطبيعة الحال من وقف إطلاق النار في سورية، إلا أننا ما زلنا نلاحظ استمرار التردد والتسييس غير المفهوم في التعامل معها، ما أدى إلى أن تتمداد بعض الجماعات المسلحة في تعاونها المعلن مع التنظيمات الإرهابية، لا سيما جبهة النصرة أو فرع تنظيم القاعدة في سورية، وهو ما نعتبره تحديا سافرا للمجتمع الدولي لا يمكن السكوت عليه أكثر من ذلك. ونناشد المجتمع الدولي في هذا الصدد وضع تاريخ نهائي لتلك الجماعات يتم بعده إدراجها على قائمة التنظيمات الإرهابية في حالة إصرارها على التعاون مع جبهة النصرة. إن التهاون وغض الطرف ما هما إلا رسالة دعم وتشجيع للإرهاب. وقد بلغ الحال بمقاتلي جماعات - يصفها البعض بالاعتدال - إلى الاقتداء بالسلوك المريض والوحشي لداعش، وتصوير عملية ذبح طفل ونشرها بوسائل التواصل الاجتماعي.

دعوني في الختام، أن أتوجه إلى جميع الأطراف الدولية والإقليمية، وأتوجه كذلك إلى الأطراف الداخلية في سورية بنداء ورجاء من الشعب المصري والشعوب العربية:



وندعو جميع الأطراف في النزاع إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين على النحو المطلوب. بموجب القانون الدولي الإنساني، وعلى النحو الذي أكدته مرارا مختلف قرارات المجلس بما فيها القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) بغية حماية حياة جميع المدنيين المقيمين في حلب وغيرها في سورية. ويتعين علينا جميعا الضغط على الأطراف ومناصريهم كي تعطى الأولوية لإنهاء معاناة الشعب السوري وليس لخدمة أهدافهم الضيقة. ويعني هذا استئناف وقف الأعمال العدائية ووضع حد للهجمات الوحشية المشينة على المدنيين والمستشفيات، فضلا عن إيصال المساعدة الإنسانية إلى ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إليها. ويمثل إحداث التحسينات الملموسة في الميدان ضرورة إنسانية، ومن شأنها أيضا أن تساعد على تهيئة المناخ وتحقيق الزخم اللازم لاستئناف المحادثات بين الأطراف السورية بطريقة ناجحة، علاوة على إحراز التقدم نحو الحل السياسي المستدام لهذا النزاع، وهو أشد ما يحتاج إليه الشعب السوري.

**السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):**  
أؤيد إلى حد كبير البيانين اللذين أدلى بهما سفيراً مصر ونيوزيلندا.

أشكر السيد أوبراين. بعد الاستماع إلى إحاطته الإعلامية بالنيابة عن الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نلاحظ مرة أخرى أن جحيم الحرب في سورية لا يعرف حدودا. إن بصيص الأمل الذي شهدناه في أواخر العام الماضي أخذ يخبو. توجد حاجة ماسة إلى وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد. ونشكر الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على ما بذلاه من جهود لتنشيط القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ونحن على ثقة بأن تلك الجهود سوف تؤتي ثمارها في الأيام المقبلة، وسيكون لهذا الاجتماع أثر إيجابي على النازلة التي حلت بالشعب السوري.

قبل خمسة أشهر فقط، اتخذنا الخطوات الأولى لعزل الجماعات الإرهابية في سورية، ومن ثم تطبيع حياة المدنيين

مصدرا للقلق الشديد. فهناك ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة المستمرة الآن. وهي صورة قاتمة، بل هي أكثر قتامة ما دامت القنابل وإجراءات الحصار تبعدنا أكثر في كل مرة عن التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الوحشي.

ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم. ونعرب عن تقديرنا لاستجابة سورية بطريقة إيجابية لخطي الأمم المتحدة لشهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ونرحب بجهود الولايات المتحدة وروسيا، بوصفهما الرئيسين المشاركين للعمل الإنساني الذي يضطلع به الفريق الدولي لدعم سورية في الحصول على المعونة المقدمة إلى الأشخاص المحتاجين. ونعرب عن تقديرنا للجهود المكثفة التي تبذلها روسيا في الميدان لتيسير وصول المساعدة والتأكد من التزام النظام السوري بالاتفاقات المبرمة. وفي حين يمثل مستوى الموافقات الصادرة في تموز/يوليه تحسنا طفيفا، فهي لا تسمح بتقديم المساعدة إلا إلى أقل من ٥٠ في المائة من السوريين المحتاجين في حال الموافقة على إيصال كل المعونة المطلوبة، وهو ما ظل يرفضه النظام على نحو منتظم.

وكثيرا ما نرى الحكومة السورية تستخدم العقوبات الإدارية لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وننتفك مع الأمين العام على أنه يجب ألا يكون وصول المساعدات الإنسانية حدثا عرضيا أو لمرة واحدة فقط، ولا يمكن اقتصره على قطاعات معينة من السكان أو على أنواع محددة من المساعدة. وهو ليس معروفا أو ورقة للمساومة للمفاوضات، بل هو التزام بموجب القانون الدولي. وهناك ٥,٤٧ مليون شخص يقيمون في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها في المواقع ذات الأولوية التي ينبغي العبور إليها. وليس كافيا مجرد السماح بإيصال المساعدة الرمزية المتقطعة إلى قلة من هذه المناطق كل شهر. وندعو الحكومة السورية إلى التنفيذ الكامل لخطة تموز/يوليه استنادا إلى تقييم الاحتياجات الذي أجرته الأمم المتحدة. وليس مقبولا استمرار إزالة بعض الأصناف، بما في ذلك اللوازم الطبية. وكيف يمكن تبرير إزالة لوازم علاج الأطفال والإسهال من قوافل المساعدة؟

توزيع الأغذية، وفي الوقت نفسه التمكين من القيام بعملية الإجلاء الطبي الملحة للغاية. أما فيما يتعلق بحلب، فأرحب باقتراح ستيفن أوبراين بتخصيص فترات هدنة تتخلل القتال تستمر لمدة ٤٨ ساعة أسبوعياً. كذلك أعرب عن تأييدي الكامل للمقترحات الثلاثة التي طرحها السفير الفرنسي. ثانياً، ندعو إلى توضيح حالة الطريق المفضي إلى شرق مدينة حلب، الذي يسمى بطريق الكاستيلو. ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2016/631)، هناك ما يقدر بين ٢٠٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ شخص يقيمون في الجزء الشرقي من مدينة حلب، وكثيرون منهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية التي يتم نقلها عبر هذه الطريق لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهو طريق ما برح غير صالح للاستخدام منذ ١٧ تموز/يوليه.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
إن الصراع المتعددة السنين في سورية اليوم بسبب إمداد الإرهابيين بالأسلحة من الخارج، والانتهاكات، وتدفقات المشردين داخليا واللاجئين، قد شهد تدهوراً في الحالة الإنسانية في سورية. وفي الوقت نفسه، بعد إنشاء نظام وقف إطلاق النار، شهدنا بعض التقدم. لقد زادت سبل وصول المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة وتجري مناقشة الصعوبات في الإطار الخاص للفريق الدولي لدعم سورية.

إن حكومة دمشق تبذل جهوداً كبيرة لضمان أن يتمكن مواطنوها من التمتع بحياة طبيعية في ظل هذا السياق الصعب للتراث المسلح الداخلي. ونتيجة للعمل الدؤوب الذي يقوم به الخبراء الروس في قاعدة حميميم الجوية، بلغ الآن عدد المناطق السكنية المشاركة في وقف إطلاق النار ٢٠٩ مناطق. وأكثر من ٦٠ من الحركات المعارضة المسلحة أعربت عن عزمها على تنفيذ نظام وقف إطلاق النار. وتوجد محادثات جارية مع الميليشيات المسلحة بشأن توسيع نطاق وقف إطلاق النار ليشمل محافظات درعا، والسويداء، وحمص. وتقدم روسيا المساعدة الإنسانية إلى السوريين من خلال الدولة والمجتمع

فيها. وشهدت عملية وصول المساعدات الإنسانية تحسناً. ففي عام ٢٠١٦، تلقى المساعدة نحو مليون شخص. ومع ذلك، نشهد اليوم تصاعداً في القتال يمكن أن يعرض للخطر المكاسب التي حققناها جميعاً. وكثيراً ما تُشن الهجمات من دون أي مراعاة للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

من غير المعقول، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أن يُشن حتى الآن في هذا العام ٤٠ هجوماً على المستشفيات والعيادات في سورية. وقد سُن آخر هجوم على مستشفى عمر بن عبد العزيز في حلب. وما لا يقل مأساوية عن ذلك قيام النظام السوري بإزالة اللوازم الطبية من القوافل، رغم الضغط من المجتمع الدولي والاتحاد الروسي. ليس بوسعي أن أقول طورا بعد طور لقد طُفح الكيل، وهذا أمر غير مقبول.

ما زلنا نتلقى تقارير عن الاعتداءات بالقنابل البراميلية المتفجرة في المناطق الحضرية. وكما قال عن حكمة وحصافة نائب سفير أوروغواي، إن خطف طفل في حلب ومن ثم قطع رأسه لاحقاً، وقد تم تصوير المشهد بالفيديو الذي وزع على وسائل التواصل الاجتماعي في الأسبوع الماضي، عمل وحشي بالطلق. فالطفل لم يبلغ من العمر سوى ١١ عاماً، واستخدمت في إنهاء حياته أسوأ ضروب الوحشية التي يمكن تصورها.

أخيراً، أود أن أشير إلى أحد العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - وهو فلسطيني اسمه ياسر محمود شبيب، الذي فقد حياته أيضاً في حلب في ١٧ تموز/يوليه، بينما كان يقود قافلة إنسانية. وأكد مجدداً الحاجة الملحة إلى وقف الأعمال القتالية. وفي الوقت نفسه، نحث جميع أطراف النزاع على احترام القانون الدولي الذي ينص على حماية المدنيين. وعلى وجه التحديد، نود أن نبرز إجراءات أساسيين يجب تنفيذها على الفور.

أولاً، نحث على تعليق تقديم المساعدات الإنسانية في القتال، بهدف تيسير وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك

يساورنا قلق بالغ إزاء المعلومات التي تفيد بأنه، نتيجة للهجمات التي يقودها تحالف الولايات المتحدة في منطقة منبج، شمال البلد، قُتل وجُرح العشرات من الأشخاص في المخيمات، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد صُدمنا لعدم ذكر كلمة واحدة عن هذا الحادث في البيانات التي أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة، وفرنسا، والمشاركون الآخرون في التحالف. ونأمل من ممثل الولايات المتحدة الذي سيتكلم بعدنا أن يناقش هذا الحادث بالتفصيل. نحن لسنا بحاجة إلى وعود بإجراء التحقيقات. إذ ما برحنا ننتظر لخمس سنوات للتحقيق في قصف الضحايا المدنيين في ليبيا، ولكننا لم نسمع حتى الآن كلمة واحدة عن ذلك أيضا. لذا، فإنني على يقين من أن القوات العسكرية للولايات المتحدة تعرف الحالة الراهنة.

إن الأنباء عن الهجوم البشع، على الصبي الفلسطيني الذي قطعت رأسه العصابات التابعة لحركة نور الدين الزينكي تنفطر له القلوب.

ودعم البعض هذه الجماعة المسلحة والموالين لها في سورية، واصفين إياهم بأعضاء المعارضة المعتدلة، وإدراجهم في نظام وقف إطلاق النار وحماية الجماعة بشئى السبل من المسألة الواجبة. وقد حان الوقت ليضيف مجلس الأمن إلى قائمة الإرهابيين الجهات التي تعيث فسادا في سورية.

ونتيجة للإجراءات المكثفة التي اضطلعت بها جبهة النصرة وحلفاؤها خلال فترة وقف إطلاق النار، لا تزال الحالة في حلب ملحة. ويستخدم الإرهابيون نظام وقف إطلاق النار لتلقي التعزيزات من الخارج وإعادة الإمداد وحشد القوات الجديدة، بما في ذلك عن طريق تجنيد القصر. وكما هو الحال في المناطق المحاصرة الأخرى، يتم تزويد المقاتلين المتحصنين هناك بانتظام بالمساعدات العسكرية. وطريق الكاستيلو ليس استثناء؛ لدينا معلومات مفادها أن هذا الطريق يستخدم بنشاط لا من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين، ولكن لتزويد الإرهابيين

المدني. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة البدء بعملية محكمة لعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى المناطق التي تم التوصل إلى تسوية فيها، وتمت فيها إعادة بناء الهياكل الأساسية العامة.

لا تزال الصيغة ذات الأولوية للعمليات الإنسانية تتم عن طريق البر، بموافقة مباشرة من الحكومة السورية. وكما لاذ أخير، يمكن استخدام الإسقاط الجوي. وقد أصبح إيصال المساعدات جوا منقذا للحياة بالنسبة لمئات الآلاف في دير الزور الذين يحاصره تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجري إسقاط الإمدادات الإنسانية بمشاركة نشطة من القوات الروسية. وقد كان هذا فعالا في تقديم المساعدة الملموسة إلى الأشخاص الموجودين في الحسكة، ولذلك لا يسعنا إلا الترحيب بافتتاح الجسر الجوي في القامشلي. ومع ذلك، علينا ألا ننسى أن الحالة تنشأ من عرقلة تركيا لنقطة العبور عند معبر نصيبين والتي مضى عليها الآن عدة أشهر. ونأمل أن تتخذ أنقرة القرار الصائب للتخفيف من معاناة المدنيين السوريين.

ندعو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والحلفاء الآخرين في تركيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي إلى تقديم المساعدة اللازمة لتركيا. وأذكر أنه عندما ناقشنا فتح نقطة العبور إلى دمشق، فرض شركاؤنا الغربيون كل يوم تقريبا شروطا مسبقة أو روابط. ونشدد على أن من غير المقبول أن يستخدم المقاتلون المدنيون كدروع بشرية. ومن المعروف جيدا أن المعارضين للحكومة السورية كثيرا ما يستخدمون هذا التكتيك، ويحاصرون الناس في المناطق السكنية.

نحن لا نشكك في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك في المناطق المحاصرة. ومع ذلك، نعتقد أن العمليات العسكرية للحكومة السورية ترمي إلى عرقلة وتدمير الإرهابيين واستعادة القانون والنظام. وفي عدد من الحالات، نتيجة لهذه الأعمال، يقوم المقاتلون بترويع المحليين الذين أبدوا استعدادهم لإلقاء أسلحتهم.

على تقديم المساعدة لجميع المحتاجين وليس فقط إلى الذين يتواجدون في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة. لا يمكننا حقاً التخلص من الانطباع بأنه يجري تركيز الضوء عن عمد على تقديم المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق التي تضطلع فيها حكومة سورية بعمليات مكافحة الإرهاب. بيد أنه في بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، حيث تمس حاجة الأشخاص بنفس القدر، لا يبدو أن قوافل المساعدات الإنسانية في عجلة من أمرها. يجب التخلص من هذه المعايير المزدوجة؛ إن الجميع بحاجة إلى المساعدة دون استثناء ودون أي روابط اصطناعية مع تلك المناطق في سورية التي توافق عليها دمشق.

يجب أن تكون المهام واقعية والتعاون وثيق مع الحكومة السورية. وهناك حاجة إلى الإصغاء لوجهة نظر الحكومة، بما في ذلك في تصميم طرق الإمداد. وغالباً لا يراعى رأي دمشق المبرر بشأن كفالة الأمن لموظفي المساعدات الإنسانية. وتجلى هذا مؤخراً في الحادث الذي أصيب فيه سائق تابع للهلال الأحمر السوري بجروح في قافلة إنسانية جرى تجهيزها على عجل أرسلت ليلاً.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن السياسة: دعونا نتوقف عن الماطلة ونستأنف المحادثات السورية التي تقودها الأمم المتحدة. روسيا لا تدخر جهداً في دفع الجانبين صوب تسوية سلمية على أساس القانون الدولي. والجزء الذي لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية هو التعاون مع الولايات المتحدة باعتبارها تشارك في رئاسة الفريق الدولي لدعم سورية وكذلك مع الشركاء الآخرين في هذا التنسيق الخاص للغاية. ونأمل أن يسعى جميع الشركاء إلى حشد الإنجازات لا تقويضها.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى اهتمامه الخاص بـ ٢٥٠ ألف شخص إلى ٢٧٥ ألف شخص سوري محاصر في شرق حلب.

بالأسلحة والعتاد، إضافة إلى مرور العمليات الجهادية المتنقلة للمفجرين الانتحاريين. كما نعلم أن الموجودين في المناطق الشرقية من حلب يتنقلون بسهولة بالنهار إلى الجزء الغربي من المدينة، حيث الوضع أفضل بكثير. وبطبيعة الحال، أيا كانت الحالة في حلب، تقوم الحاجة لمنع وقوع كارثة إنسانية هناك.

كلمات قليلة عن داريا: يشن المقاتلون المتحصنون هناك قصف واسع النطاق بالمدفعية، مما يجعل من المستحيل تقديم المساعدات الإنسانية. في الوقت نفسه، تتدفق الإمدادات التي تصل إلى هناك إلى أسواق الغوطة الشرقية. تغلب هذه النوعية من الترتيبات التجارية المناطق التي يسيطر عليها المتطرفون. لقد دأب وفد بلدي على التحدث عن التأثير العميق للجزءات المفروضة من جانب واحد ضد دمشق. ينبغي رفع تلك التدابير لأنها تسبب المعاناة للشعب.

أولاً وقبل كل شيء، تقوم الحاجة إلى رفع الحظر المفروض على تقديم الأدوية والوقود. فالتأليب المتقطع من أعضاء مجلس الأمن للعضو ضد الآخر بشأن الملف الإنساني وفرض إنذارات نهائية جديدة على حكومة سورية ودعوة روسيا إلى ممارسة الضغوط على الحكومة يأتي بنتائج عكسية. ونرى بدلاً من ذلك ضرورة الذهاب إلى دمشق وإقامة اتصالات عمل والقيام بشئ مفيد. ومن الواضح أن الرعاة الأجانب لا يتقيدون بالتزاماتهم فيما يتعلق بالعمل مع المعارضة. إنهم يتحملون مسؤولية رئيسية عن عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون، أولاً وقبل كل شيء إلى الفوعة وكفريا، حيث تتسم الحالة الغذائية بصعوبة بالغة ويتسبب القصف المتزايد من جانب الجهاديين في قتل السكان المسالمين هناك.

يواصل المقاتلون القصف بالمدفعية، ويعاني الشعب. وندعو موظفي الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بولايتهم بعناية وإعلاء سيادة سورية وألا يجيدوا عن مبدأي الحياد والتزاهة والعمل

والعاملون في المجال الإنساني البواسل الشجعان كالذين وصفهم السيد أوبراين يستمرون في محاولة إيصال الإمدادات الطبية والمعونات عبر الطرق الأصغر في ظل خطر عظيم، لكن الخيارات البديلة لإيصال المساعدات الإنسانية آخذة في الانحسار سريعا. الضربات الجوية التي يشنها نظام الأسد وروسيا تجعل استخدام تلك الطرق الأخرى محفوف تماما بالمخاطر. إن روسيا، بوصفها راعيا مشاركاً لوقف الأعمال العدائية، يجب أن توقف هذه الهجمات وتقع النظام بفعل الشيء نفسه، ويجب أن تكفل إعادة فتح طريق الكاستيلو. ينبغي أن تستجيب روسيا ونظام الأسد والمجموعات الأخرى التي تقاتل حول حلب لدعوة الأمم المتحدة بإقامة هدنة ٤٨ ساعة أسبوعيا للسماح بإيصال الإمدادات الأساسية.

انظروا إلى ما يمر به الشعب: الطبيب سامر عطار الذي عاد مؤخرا إلى الولايات المتحدة من العمل التطوعي في حلب وصف المنظر في العيادات بعد الهجمات التي يشنها نظام الأسد: ”يدفع مريض بعد مريض بدون توقف إلى غرفة الطوارئ الصغيرة. رأيت أطرافاً مشوهة وأجساد مبتورة الأوصال وأطفال قتلى ومرضى يصرخون. فالناس يتزفون أمامك فعليا حتى الموت ولا يوجد شيء يمكنك القيام به حيال ذلك“. تخيلوا الطبيب في تلك الظروف.

فسكان حلب لا يتمتعون بالأمن حتى عند الوصول إلى المستشفى. فوفقا للأمم المتحدة، قصف مستشفى عمر بن عبد العزيز في شرق حلب ثلاث مرات منذ حزيران/يونيه. وتفيد التقارير بأن الضربات الجوية أصابت مستشفى آخر في منطقة جبل سمعان في شرق حلب في ١٩ تموز/يوليه، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ستة مدنيين وإصابة ١٧، وكما سمعنا في الساعات الـ ٤٨ الأخيرة، رأينا تقارير تفيد بأن النظام قد قصف أربع مستشفيات أخرى بما في ذلك مستشفى لرعاية الأطفال.

لنوضح موضوع شرق حلب. دعا المجلس لسنوات نظام الأسد إلى إنهاء الحصار الوحشي الذي ألحق معاناة بمئات الآلاف من السوريين، الذين حرموا من الأغذية والأدوية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. لم يتلق سكان داريا خارج دمشق الذين حاصرتهم النظام مساعدات من الأمم المتحدة لأكثر من ثلاث سنوات. ولم تتلق المجتمعات المحلية في الغوطة الشرقية أي شحنات من الأمم المتحدة منذ أكثر من عامين. وبعد مفاوضات طويلة ومؤلمة، مفاوضات ما كان ينبغي أن تكون ضرورية في المقام الأول، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها بالكاد من الوصول إلى المناطق المحاصرة الـ ١٨ في سورية هذا العام. وكثيرا ما استطاعت الأمم المتحدة إرسال قافلة واحدة فحسب وفي أغلب الأحيان كان نظام الأسد ينقل الإمدادات من تلك القوافل قبل أن تتمكن من الوصول إلى المدنيين.

كان من الصعب تخيل كيف يمكن أن تزداد الحالة الإنسانية في سورية سوءا، والتقدم العسكري لنظام الأسد حول حلب، الذي حققه بدعم من روسيا، يهدد الآن بزيادة معاناة الشعب السوري لتصل إلى مستوى جديد. لقد تكلمنا مرارا وبالتفصيل خلال الأشهر الستة الماضية عن التجويع المروع للسوريين في منطقتي مضايا وداريا المحاصرتين. ويقطن في شرق حلب، بالمقارنة، سبعة أمثال عدد الأشخاص المحاصرين في مضايا و ٧٥ مثل العدد في داريا. تسقط شرق حلب بسرعة ضحية لنمط نظام الأسد المعهود المتمثل في أسلوب التجويع والاستسلام. انتهك نظام الأسد الشهر الماضي انتهاكا صارخا وقف الأعمال العدائية بمهاجمة حلب. قطع النظام ومؤيدوه طريق الكاستيلو، وهو طريق الإمدادات الوحيد المتبقي لأكثر من ٢٥٠ ألف من السوريين الذين يعيشون في الجزء الشرقي من المدينة، وقطع إمكانية حصولهم على الغذاء والوقود والأدوية والمياه النظيفة وغيرها من الإمدادات الضرورية.



ونتطلع إلى أن تفتح روسيا مجرد تحقيق واحد في الضربات أدت إلى قتل المدنيين.

ولا تزال الحالة في مناطق سورية المحاصرة الأخرى محفوفة بالمخاطر. وحتى مع استثناء حلب، فإن ١٩٦٥٠٠ من السوريين الآخرين يعيشون في مناطق محاصرة بصور أكبر مما كان في كانون الثاني/يناير. ويعتمد هؤلاء السوريون على عمليات متقطعة لإيصال المعونة، تعطلها في أغلب الأحيان الذرائع البيروقراطية للنظام أو القتال في الميدان. ولم يسمح للأمم المتحدة في أي شهر هذا العام بالوصول حتى إلى نصف السوريين الذين يعيشون في المناطق المحاصرة. ومؤخراً حذر المستشار الخاص للأمم المتحدة يان إغلند من أن مضايكا على حافة المجاعة. ولا يزال النظام يطعن في الأعداد الواردة في قائمة الأمم المتحدة للمستفيدين - وهي محاولة خبيثة لمواصلة خفض مقدار المعونة التي تم إيصالها، في الحالات النادرة التي جرى فيها إيصال المعونة. وينبغي أن تقوم بتحديد المعونة المطلوبة وكميتها ومكانها الأمم المتحدة - وليس النظام، الذي مارس لفترة طويلة العقاب الجماعي ووصف المدنيين بشكل عشوائي بأنهم إرهابيين.

كما أن إجراءات النظام لا تزال تلحق أضراراً شديدة بالقطاع الصحي. وفي هذا الشهر وحده، قامت القوات الموالية للأسد مرتين بحذف اللوازم الطبية من القوافل المتجهة إلى مجتمع الوعر المحلي المحاصر في حمص. فماذا أخذ النظام على وجه الدقة؟ إنه أخذ لوازم التوليد الموجهة للمساعدة في ولادة أطفال أصحاء ومواد للعلاج من الإسهال. إنه لأمر مشين.

وفي أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يدعو إلى حماية الموظفين الطبيين والمرافق. بيد أن المستشفيات والعيادات والعاملين الطبيين لا يزالون يتعرضون للضرب بانتظام على يد النظام والقوات الروسية. وفي الأيام الأخيرة، أفادت التقارير بأن الضربات الجوية التي

قال فراس بدوي الصحفي في شرق مدينة حلب لهيومن رايتس ووتش، "لم نر الخسروات منذ أسابيع، والضربات الجوية لا تعطينا فرصة". ووصف إبراهيم الليث أحد المسعفين المتطوعين في الدفاع المدني السوري الطوابير الطويلة المصطفة أمام المحلات التجارية بقوله "لأننا نتوقع حقاً مجاعة في غضون بضعة أيام".

وفي تطور آخر يبعث على بالغ القلق، أظهر فيديو عمم الأسبوع الماضي المقاتلين المتمردين يقطعون رأس صبي صغير في حلب. إن القتل الوحشي لهذا الصبي الذي أفيد بأنه عبد الله عيسى البالغ من العمر ١٢ سنة مروع. إن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات هذا العمل غير السوي وكذلك الاستهداف غير المشروع للأطفال واستخدام الأطفال الجنود من قبل جميع الأطراف في هذا الصراع. ونشير إلى أن المعارضة قد أدانت هذه الجريمة ووعدت بتقديم المسؤولين عن مقتله إلى العدالة بطريقة شفافة، وهو أمر لم نسمع بقيام نظام الأسد به عندما يواجه إدعاءات بارتكاب فظائع مماثلة. لكن بدلاً من ذلك وبالرغم من الأعداد التي لا تحصى من تسجيلات الفيديو وكم الأدلة الفوتوغرافية ومئات الآلاف من تقارير شهود العيان التي جمعتها جهات مستقلة ذات مصداقية، نحصل كل مرة من النظام السوري على إنكار صارخ لكنه دائماً متصلب - لامبالاة باردة وقاسية بمصير الشعب السوري.

وأشير أيضاً إلى أن الاتحاد الروسي لم يقر إطلاقاً ولو مرة واحدة باحتمال إشترك القوات الجوية الروسية في الهجمات المروعة التي أدت إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، ولم تعترف روسيا بالعدد الهائل من الضربات الروسية ضد جماعات المعارضة التي وقعت على وقف أعمال القتال - وهي، في الواقع، الجماعات ذاتها التي ذكرها ممثل الاتحاد الروسي. فالاتحاد الروسي في موقف ضعيف للغاية لا يمكنه من توجيه أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة في المجلس.

لانتقال السياسي الحقيقي. وما فتئ خبراءنا الفنيون يعملون بشأن تفاصيل تنفيذ تلك الخطوات. والنجاح النهائي بطبيعة الحال أبعد ما يكون عن اليقين، ولكننا نعلم بأن علينا مسؤولية عن محاولة استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية.

ويتطلب المضي قدماً فترة لخفض أعمال العنف. ولا تزال حلب تحت الحصار، ومن الصعوبة بمكان أن نرى كيفية نجاح ذلك الأمر. وفي اللحظة التي نتكلم فيها، يكافح السكان في حلب من أجل الحصول على الغذاء والدواء لأسرهم. وقال ماهر أبو الوليد، وهو مقيم يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، في مقابلة، "لسنا جوعى حتى الآن، ولكننا جميعاً نيتابنا الهلع الآن". فهو عليه أن يعول زوجته وإبنته البالغة من العمر ٧ أشهر، شام، في حين تتناقص الإمدادات الغذائية وتزداد الأسعار. ولكم أن تتخيلوا للحظة واحدة فقط ما يشعر به المرء حين يدرك أنه، خلال بضعة أيام، ستكون كل الأرفف في السوق المحلية خالية وأنه قد لا يكون لديه مكان يذهب إليه ولا سبيل لتحمله تكلفة الغذاء الذي تمس إليه حاجة طفله الرضيعة البالغة من العمر ٧ أشهر. وعلينا جميعاً الموجودين هنا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان ألا يصبح خوف ماهر واقعا - واقعا يعيشه بالفعل كثيرون للغاية في سورية.

**السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وفي الآونة الأخيرة تكثف النزاع في أجزاء من سورية، مما أسفر عن سقوط ضحايا بين المدنيين، وتدمير المرافق الطبية والغوثية وعرقلة عمليات الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، أحطنا علماً بكون المساعدة الإنسانية في سورية خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام أسفرت عن بعض النتائج.

وتستشعر الصين عطفاً شديداً إزاء المعاناة التي تحملها الشعب السوري على مدى السنوات الخمس الماضية. ونحث

يقوم بها التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين في منبج. وستستعرض الولايات المتحدة بعناية ودقة أية معلومات موثوقة يمكن أن نحصل عليها عن الحادث، بما في ذلك المعلومات من المنظمات داخل سورية التي توثق إلحاق الأذى بالمدنيين. كما أننا نحاول الآن التحقيق في تلك الحوادث. وهذه عملية معقدة بسبب إمكانية الوصول المحدودة للغاية المتاحة لجماعات المجتمع المدني السورية وغيرها إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن مصممون على القيام بكل ما في وسعنا لفهم ما حدث.

وتذهب الولايات المتحدة إلى مدى بعيد للحد من خطر وقوع خسائر بين غير المقاتلين، وهي تمثل في عملياتها لقانون النزاعات المسلحة. وستواصل القيام بذلك. وإذا حددنا أن المدنيين تضرروا في منبج بسبب ضرباتنا، فإننا سنقر بذلك، وسننظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها، بما يتسق مع السياسات التي أعلنها الرئيس أوباما في أمره التنفيذي الصادر في ١ تموز/ يوليه بشأن تدابير ما قبل والضربات وما بعدها الرامية إلى معالجة الإصابات في صفوف المدنيين الناجمة عن عمليات الولايات المتحدة. وهذه مسألة بالغة الأهمية.

وفي الختام، في الأسبوع الماضي، سافر الوزير كيري إلى موسكو في محاولة لمعالجة القوتين الرئيسيتين اللتين تؤديان إلى تقويض وقف الأعمال العدائية - أولاً وقبل كل شيء، تفشي الانتهاكات من على يد النظام الأسد، بما في ذلك استهداف المدنيين والفئات التي من المفترض أن تكون محمية على السواء، فضلاً عن الهجمات التي تقودها الجماعة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في سورية، وهي جبهة النصرة، التي يزداد الخطر الذي تمثله لمصالحنا. وفي موسكو، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على سلسلة من الخطوات الملموسة التي، إذا ما نفذت بالكامل، يمكنها إعادة وقف الأعمال العدائية وإفساح حيز للجهود المبذولة الخاص ستافان دي لبدء عملية

ونشيد به على عمله في قيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما نشيد بفريقه.

وتقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية التقدم المحرز فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في سورية خلال النصف الأول من هذا العام، الذي اعترف به الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2016/631). وبناء على ذلك، وحتى الآن هذا العام، تلقى ما يقرب من مليون شخص شكلا ما من أشكال المساعدة من الوكالات الإنسانية. ومع أن الوضع ليس مثاليا، مع وقوع اشتباكات مستمرة في العديد من أجزاء سورية، فإن الواقع أن القوافل التي تحمل المعونة الإنسانية قد وصلت إلى مختلف مناطق البلد التي تتطلب تقديم المساعدة لها - وهي حقيقة ننظر إليها على نحو إيجابي.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإيصال المساعدة الإنسانية إلى سكان قلعة المضيق، الذين تلقوا ٤٠ من قوافل المعونة المخصصة لـ ٣٢.٠٠٠ شخص. وبصفة عامة، نلاحظ أنه أحرز تقدم حقيقي في المجال الإنساني. ومع ذلك، ظل التقدم المحرز محدود النطاق بسبب الحالة الدقيقة التي يمر بها البلد بسبب الإجراءات التي يتخذها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول، التي تقوم بأنشطة متزايدة في بعض مناطق البلد.

والحالة في حلب تبعث على القلق بوجه خاص لأن الجماعات التي تسميها بعض الجهات الفاعلة الدولية "المعارضة المعتدلة" تقاتل بصورة متزامنة في صفوف جبهة النصرة الإرهابية. وهذا التعاون العسكري يؤثر على التسوية السياسية للتراع المسلح. وكما جرى التأكيد في العديد من القرارات، فإن الإرهابيين وما يرتبط بهم من جماعات إرهابية مستبعدون من المفاوضات وينبغي قتالهم.

وقد أوجد وقف الأعمال العدائية ساحات للسلام مما ساعد على تلبية الاحتياجات الملحة للمدنيين. ولهذا السبب،

الأطراف السورية المعنية على التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفتح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو شامل، ووقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن، وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة تنفيذ برامج الإغاثة الإنسانية. وعلى المجتمع الدولي مد يد العون وتقديم المساعدة إلى سورية والبلدان المجاورة التي تستقبل اللاجئين، بغية المساعدة في تخفيف معاناة المدنيين في المناطق المحاصرة ويصعب الوصول إليها واللاجئين الموجودين خارج سورية.

إن الحل السياسي هو المخرج الوحيد فيما يتعلق بالحالة في سورية. وهو أيضا المخرج الأساسي للتوصل إلى حل للمسائل السورية ذات الصلة، بما فيها المسألة الإنسانية السورية. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي حازما وثابتا في التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، ومواصلة تمكين الشعب السوري من تحديد مستقبل سورية ومصيرها، وتمكين الأمم المتحدة من مواصلة الاضطلاع بدورها الأساسي في متابعة مساعيها الحميدة، وتقديم الدعم القوي لأعمال المبعوث الخاص دي ميستورا، وإطلاق الجولة المقبلة لمبادرات جنيف في أقرب وقت ممكن. وعلى جميع الأطراف السورية أن تتبع مبدأ تسوية المسائل السهلة والمسائل الصعبة لاحقا، واتخاذ نهج تدريجي، ومقابلة كل طرف منها للآخر في منتصف الطريق، وبناء الثقة المتبادلة والعمل تدريجيا على إيجاد حل مقبول للجميع.

وما فتئت الصين تدعم بفعالية الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية السورية. ومن خلال قنوات متعددة، قدمت الصين العديد من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية والإمدادات، إلى سورية والبلدان الأخرى في المنطقة. وتود الصين أن تعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في سورية.

**السيد سواريث مورينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)  
(تكلم بالإسبانية): نشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية

فضلا عن حالات الاختفاء القسري والأعمال الإجرامية ضد الأقليات العرقية والمرأة وتجنيد الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وهو الأمر الذي أبلغنا بأنه يحدث في منبج. لقد أصبح تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والجماعات المرتبطة بهما أكبر تهديد للسلام والاستقرار في المنطقة. ويجب محاربة نفوذهما بجميع الوسائل الضرورية، وفقا للقانون الدولي.

وبالمثل، فإننا ننضم إلى الآخرين الذين أدانوا اليوم قطع رأس صبي فلسطيني عمره ١٢ سنة مؤخرا. لقد حدث ذلك في حلب على يد إحدى الجماعات المسلحة التي توصف بـ "المتطرفين المعتدلين"، والتي تحظى بدعم دولي. وحتى الآن، لم نسمع أي إدانة لجريمة القتل الوحشية هذه من جانب أولئك الذين يمولون هذه الجماعات. إن هذه الممارسات الإرهابية لا تختلف عن تلك التي تنفذها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإن أعمالها تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وهي تمثل جريمة حرب ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ونعتمد هذه الفرصة لإدانة تجنيد القصر. فهذه الممارسة تتعارض مع التدابير التي اتخذها المجلس في ما يتعلق بمحنة الأطفال في النزاع المسلح.

وأخيرا، نؤكد مجددا أن التغلب على الأزمة الإنسانية يتوقف على وضع حد للنزاع المسلح. ولهذا، فإننا نؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا لإرساء السلام وإيجاد حل سياسي وسلمي للنزاع المسلح في سورية. ومهما بلغت درجة مأساوية الحالة على أرض الواقع، فإنها يجب ألا تكون عائقا أمام الجمع بين أطراف النزاع على طاولة المفاوضات. ولذلك، ندعو الأطراف والجهات التي لها نفوذ عليها إلى استئناف المفاوضات السياسية في أقرب وقت ممكن. وعلى غرار ما ذكره جميع أعضاء

يجب علينا أن نوطد وقف الأعمال العدائية وأن نعمل في سبيل التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار على الصعيد المحلي بغية التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء الصراع. ولذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للاقتراح الذي قدمه السيد أوبراين بالالتزام بهدنة إنسانية لمدة ٤٨ ساعة كل أسبوع. ومن شأن ذلك أن يساعد في التخفيف من الظروف الصعبة التي يجد المدنيون أنفسهم فيها. ونذكر أنه في بعض الحالات، يجعل الوضع على أرض الواقع من الصعب على الوكالات الإنسانية الاضطلاع بعملها؛ ولذلك، من الضروري رفع الحصار في جميع المناطق المتضررة والامتنال لأحكام القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وندين الممارسات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني.

ونقدر التعاون الحالي بين السلطات السورية وبرنامج الأغذية العالمي، وهو المؤسسة التي وصلت إلى أكثر من ٤ ملايين شخص ونفذت ٧٠ عملية إسقاط جوي لصالح سكان دير الزور. إن الرقة هي إحدى المناطق التي أصبحت فيها الاحتياجات الإنسانية أكثر حدة بسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، كما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2016/631).

ونشيد أيضا بالوكالات الإنسانية المنتشرة في الميدان. فهي تضطلع بعمل جدير بالثناء في ظل ظروف غير مواتية ومحفوفة بمخاطر شديدة. ونكرر أن هذه الوكالات يجب ألا تكون أهدافا عسكرية، ناهيك عن أن تكون جهات فاعلة في النزاع المسلح. وتتمثل مهمتها الوحيدة في تقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، ينبغي لها أن تنسق عملها مع الدولة المعنية، وفقا للقانون الدولي.

ونكرر إدانتنا لتنظيم الدولة الإسلامية لقيامه بصورة منهجية بمنع إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين،

بمساعدة من الفريق الدولي لدعم سورية، لا سيما الرئيسين المشاركين - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية - إلى العمل لضمان إمكانية توفير المساعدة للسكان السوريين من خلال الاستجابة لطلب الجهات الفاعلة الإنسانية تنفيذ وقف إطلاق النار الأسبوعي. ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى سقوط مئات القتلى والعديد من الجرحى، أسفر هذا العنف عن تشريد عشرات الآلاف من الناس، ولا سيما في إدلب، حيث فر ٤٥ ٠٠٠ شخص من الضربات الجوية، وفقا للأرقام المعلنة. ولا يزال الأطفال يتحملون العبء الأكبر للحرب. وبالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالحالة المدنية وتفكك الأسر والزواج المبكر، فإن ظاهرة الجنود الأطفال تثير بالغ القلق. ويود وفد بلدي أن يعرف مصير ١٥٠ طفلا اختطفوا من مدرسة ذيب عنتر بغرض التجنيد العسكري، في الوقت الذي كان ينبغي أن يحضروا الامتحانات.

وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، يرحب وفد بلدي بالجهود المستمرة التي يبذلها أصحاب المصلحة، ولا سيما الأمم المتحدة والمهلال الأحمر العربي السوري، للتخفيف من معاناة ملايين السوريين المتضررين من الحرب. ومع ذلك، علينا ألا نغفل عن حقيقة أن هدف تقديم المساعدة لـ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، الذي حددته الأمم المتحدة، لم يتحقق بسبب العنف والتأخيرات الإدارية.

ولذلك، أدعو الحكومة إلى العمل لضمان تحقيق هدف الوصول إلى ١,٢ مليون شخص خلال شهر تموز/يوليه.

وهناك حاجة خاصة إلى منح المزيد من التصاريح لموظفي الأمم المتحدة. وبينما سمحت هذه التصاريح بإحراز تقدم فيما يخص إيصال المعونة إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، فإن عدد الناس الذين يعيشون في هذه المناطق قد ازداد بحوالي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، من ٤,٦ إلى ٥,٤٥ مليون شخص، وذلك أساسا بسبب أعمال العنف.

مجلس الأمن، فإن الحالة تتطلب حلا سياسيا ويجب أن نسعى جاهدين إلى جعل ذلك واقعا. إن إطالة أمد الصراع لن تعني سوى المزيد من المعاناة والدمار للشعب السوري.

**السيد سيك (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشيد بالسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الواضحة. وأود أيضا أن أثني على الجودة العالية للتقرير التاسع والعشرين (S/2016/631) المقدم إلى المجلس، عملا بالقرارات ٢١٦٨ (٢٠١٣) و ٢١٧١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). واليوم، لا بد أن نعترف بأن ثمة خطرا بالغا على وقف الأعمال العدائية، وهو أمر في غاية الأهمية للمساعدة الإنسانية وشرط لا غنى عنه في عملية السلام. ويتجلى ذلك في الاشتباكات بين الجيش السوري والجماعات المسلحة المعارضة في العديد من المناطق، بما فيها دمشق وريف دمشق والغوطة الشرقية، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن قلقي العميق إزاء تصاعد الأعمال العسكرية التي تنفذها القوات الحكومية في حلب والتي أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا، بمن فيهم الكثير من المدنيين لا سيما من الأطفال.

وعلى نفس المنوال، يدين وفد السنغال الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على ذلك الجزء من المدينة الخاضع لسيطرة الحكومة وهو ما أدى إلى الكثير من الخسائر في صفوف المدنيين. ولهذا السبب، نذكر بالالتزام الذي يقع على عاتق الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيث تهدد أعمال القصف المتبادل هذه بفرض حصار على ما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في حلب - نتيجة لإغلاق طريق الكاستيلو، وهو الطريق الوحيد للوصول إلى الجزء الشرقي من المدينة. كما ندعو السلطات السورية،



الدولي لدعم سورية، ولا سيما رئيسيه، إلى الضغط من أجل إحلال السلام في المنطقة.

بعد ست مناقشات علنية بشأن الحالة الإنسانية في سورية ومناقشة علنية واحدة بشأن الحالة السياسية، ينبغي لمجلس الأمن توسيع نطاق جهوده للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي، عملاً بالالتزام الذي فرضناه على أنفسنا بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بتحديد تاريخ ١ آب/أغسطس كموعّد نهائي لبدء العملية الانتقالية. فالمنظمات الإرهابية تستفيد استفادة كاملة من الحالة في سورية، مع تزايد خطر استيلائها على مواد ستمكنها من تصنيع أسلحة دمار شامل. إن العدوى الإرهابية في انتشار، الأمر الذي يعني أن على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لوقف ذلك.

**السيد لوكاس (أنغولا)** (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية المقلقة في سورية.

للأسف الشديد، يستمر الصراع في سورية مع تجاهل الأطراف تماماً لالتزاماتها المترتبة عليها. بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن هذه الحرب هي حرب طائشة تؤثر بصورة غير متناسبة على السكان المدنيين.

وبعد فترة هدوء قصيرة، توقفت خلالها الأعمال العدائية بشكل جزئي وحدث تحسن في إيصال المساعدات الإنسانية، نشهد الآن تصاعداً في أعمال العنف في مدينة حلب وحولها، مع عدم قدرة مئات آلاف المحاصرين بسبب القتال على الحصول على المساعدة الأساسية. ومع محاولة مجلس الأمن ممارسة الضغط من أجل وقف الأعمال العدائية والعودة للمفاوضات، تواصل الأطراف على أرض الواقع السعي لتحقيق مكاسب عسكرية. ولا يشكل إغلاق طريق وصول الأخير المتبقي إلى شرق حلب ومنها، وحرمان جميع المدنيين

إن التدمير المستمر للهياكل الأساسية العامة، مثل الأسواق والمدارس والمستشفيات، ولا سيما في محافظتي حلب وإدلب، لا يزال يشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر عدم انتظام الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الكهرباء في المدن، على نحو مليوني شخص. وفي هذا السياق، يجب الترحيب بجهود اليونيسيف الجديرة بالثناء لتزويد مليوني شخص بما يزيد على ثلاثة ملايين لتر من الماء.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تواجه صعوبات في العمل في بعض المخيمات في يلبا والتي يجري من خلالها تزويد مخيم البرموك بالمؤن من أجل خدمة اللاجئين الفلسطينيين. ويعزى ذلك إلى وقوع اشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، الأمر الذي يشكل مصدر قلق حقيقي لنا. ونرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والتي جرى بفضلها تطعيم ٧٧٢ ٠٠٠ طفل، وهو ما يمثل تغطية بنسبة ٥٣,٦ في المائة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للاستفسار عن الأطفال الذين لم يتسن الوصول إليهم بسبب أعمال العنف في بلدات محافظتي دير الزور والرقعة.

ويرحب الوفد السنغالي بالتعاون الممتاز الذي لا تزال هيئات الأمم المتحدة تحظى به من جانب الحكومتين الأردنية والتركية. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بالموظفين العاملين في المجالين الطبي والإنساني الذين يواصلون في مخاطر بحياتهم أحياناً، مساعدة الشعب السوري، في سعيه لتحقيق السلام والكرامة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على اعتقاده، الذي يتشاطرته الجميع هنا، بأن الحل السياسي الذي تجري مناقشته في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة هو وحده الذي يمكن أن يساعد على إنهاء الكارثة الإنسانية السورية. ولذلك، ندعو أصحاب المصلحة وبلدان المنطقة، فضلاً عن الفريق

لدعم سورية مضاعفة جهودهما بصورة متضافرة لوقف تدفق الأسلحة إلى سورية والتصدي بصورة مشتركة للتهديد المتزايد للتطرف والإرهابيين.

**السيد إبراهيم (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية، التي أطلعت مجلس الأمن على الواقع الشنيع للمناطق المحاصرة في سورية والمعاناة الرهيبة للشعب هناك. وقد دفعني ذلك ووفد بلدي إلى طلب الكلمة للرد.

في وقت سابق من هذا الشهر، انتظرنا بتلهف بعد أن أذنت السلطات السورية للأمم المتحدة بالوصول وتقديم مساعداتها الإنسانية لـ ٣٤ منطقة من بين ٣٥ منطقة محاصرة ويصعب الوصول إليها، جزئيا أو كليا. وكنا نأمل للغاية أن يشكل ذلك تطورا إيجابيا بناء على النجاح الكبير بعد الموعد النهائي الذي حدده الفريق الدولي لدعم سورية في ١ حزيران/يونيه، وأن يؤدي ذلك إلى وصول أكثر استدامة إلى جميع المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها. لكن سريرا ما تراجعت التوقعات الواعدة التي راودتنا في بداية الشهر، مع تواتر أخبار مقلقة تفيد حرمان ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ شخص في شرق حلب من المساعدات الإنسانية، الأمر الذي تسبب في حدوث وفيات وجعل السكان في كفاح مستمر ضد الجوع.

وقد أدى إغلاق طريق الكاستيلو قبل أكثر من أسبوع إلى تعطيل تنقل المدنيين وحركة المساعدات الإنسانية فعليا، ومن المثير للقلق البالغ تعرض المدنيين المحاصرين للقصف، مع تصاعد أعمال العنف في حلب. وأصبنا بالهلع إزاء تزايد عدد الجرحى والقتلى من المدنيين واستمرار استهداف المستشفيات وباقي المرافق الطبية. وأدت الهجمات العشوائية والهجمات الجوية في حلب، في جملة أمور، إلى وفاة قرابة ١٠٠ مدني في عمليات القصف التي وقعت يوم الثلاثاء الماضي. ونرحب بالالتزام بالتحقيق في ذلك الحادث المؤسف.

من المساعدة الإنسانية، سوى أحدث دليل على التجاهل التام لقرارات المجلس والقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من أننا نؤيد تماما الوكالات الإنسانية في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدات الأساسية المنقذة للحياة، مثل الغذاء والإمدادات الطبية والوقود، وتقديمها إمدادات لجميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، ينبغي أن يدفعنا التصعيد الذي حصل مؤخرا في القتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى التركيز على الحالات التي تستولي فيها تلك الجماعات المسلحة على الأسلحة والموارد. ومن المسائل التي لا تكاد تذكر في مناقشاتنا عدم تحميل أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين المسؤولية عن توفير الوسائل التي تسمح بمواصلة هذه الحرب الدموية. ومن المفارقات، حجب المساعدة الإنسانية أو جعل وصول المحتاجين إليها صعبا، بينما تستمر وسائل مواصلة الحرب في الوصول إلى أطراف النزاع.

وفي الختام، نحث الأطراف على العودة إلى المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا الحرب الدموية، بحيث يمكن للوكالات الإنسانية الوصول غير المشروط والأمن دون عوائق إلى جميع المحتاجين. وندين الهجمات الجوية وعمليات القصف التي وقعت في شرق وغرب حلب خلال الأسابيع الأخيرة، وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى، من بينهم العديد من الأطفال، فضلا عن تدمير المستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وبينما نؤيد إعلان هدنة إنسانية، بناء على طلب الأمين العام، للسماح بوصول الوكالات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء وغيرها من الضروريات الأساسية، نشدد على أن انتشار الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة يشكل تهديدا خطيرا، ليس على سورية فحسب، بل للمنطقة بأسرها. ويجب على مجلس الأمن والفريق الدولي

اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، والرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية من أجل تأمين الوصول إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

وفي ذات الوقت، من الواضح أن زيادة الغارات الجوية والقتال على أرض الواقع يعرقلان ويؤخران وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة. وقد ذكرنا السيد أوبراين بأهمية تنفيذ قراراتنا، ولا سيما القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي يعالج مسألة حماية المدنيين والعاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية. وهذا القرار لا يركز على أي منطقة نزاع محددة، غير أن سورية بلد أضحت فيه هذه الحماية ضرورية بلا شك. وفي ذلك الصدد، تكتسي الجهود المتواصلة التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا لتوسيع نطاق اتفاق وقف الأعمال العدائية ليشمل البؤر الساخنة، مثل شرق حلب، أهمية حاسمة.

ويمكن حتى لوقف مؤقت لإطلاق النار أن يسمح للأمم المتحدة والهيئات الإنسانية بالوصول إلى السوريين الذين ينتظرون القوافل المشتركة بين الوكالات بفارغ الصبر. وتؤيد اليابان تماما اقتراح السيد أوبراين الداعي إلى تنفيذ تدابير لوقف الأعمال العدائية لمدة ٤٨ ساعة أسبوعياً لتأمين وصول مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية المشتركة بين الوكالات. وأختتم بياني بالقول بأن اليابان ستواصل، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين والفريق الدولي لدعم سورية، تقديم الدعم والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
أود أن أبدي ملاحظتين موجزتين أو ثلاث.

أولاً، فيما يتعلق برد زميلي الأميركي على مسألة القصف الذي وقع في شمال سورية، والذي أسفر - وفقاً للتقارير الصحفية

وبينما ندرك أهمية مكافحة الجماعات الإرهابية في سورية، لا يجب أن تكون هذه الهجمات على حساب المدنيين. وينبغي النظر إلى إعلان هدنة إنسانية في هذا المنعطف الحاسم بجدية. إن الذبح المفرز للصبي الفلسطيني البالغ من العمر ١٢ سنة في حلب الأسبوع الماضي، وهي الجريمة التي تردد أن مرتكبه عضو في المعارضة المعتدلة، يسلط الضوء على مخنة الأطفال في مدينة حلب. فبالإضافة إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ طفل في منبج الأسبوع الماضي، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن ٢٣٥ ٠٠٠ طفل آخر محاصرون في المنطقة. ويجب إيلاء الأولوية للسماح للمدنيين، ولا سيما الأطفال، بالفرار إلى بر الأمان بعيداً من ديارهم. ويجب وضع حد للجرائم التي لا توصف التي ترتكب ضدهم.

لقد رحب المجلس مؤخراً بنهج الحكومة العراقية الذي يشتمل على تنفيذ وقف للقتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الفلوجة لتيسير المرور الآمن للمدنيين عن طريق حمايتهم من مدافع الهاون والقذائف. ويجب تطبيق نفس المعيار على حلب. ويجب علينا التعجيل بالعملية السياسية والتخلي عن عمليات الحصار هذه وإنهاء هذه المذبحة. ولن يتسبب التأخير إلا في المزيد من الوفيات وبلوغ المعاناة المذلة مستويات جديدة من التردّي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية المفصلة. تعرب اليابان عن قلقها الشديد إزاء الحالة البائسة على نحو متزايد في سورية. ومن غير المقبول أن يبدو شرق حلب ومنبج ومناطق أخرى في طريقها لأن تضاف إلى قائمة الأماكن المحاصرة. ونحن نشعر بخيبة الأمل لأن خطة تموز/يوليه بشأن الوصول الإنساني تُطبق بشكل سيئ حتى الآن. ونشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة وهيئات إنسانية، مثل

فقد بدأت المسألة برمتها بمحاولة لإسقاط حكومة شرعية والتشجيع على تغيير النظام. وفي ذلك الوقت، لم يكن يبدو أن فكرة استخدام الإرهابيين لذلك الغرض سيئة للغاية. وأخيراً، كان هناك فهم لأن الإرهابيين بوسعهم الاستيلاء على السلطة في سورية، كما حدث في العراق، ثم ارتكب خطأ جسيم آخر، ألا وهو، توفير السلاح لما تُسمى بالمعارضة المعتدلة التي كان من المفترض ألا تقاتل ضد الحكومة، بل أن تحارب الإرهابيين. ولكن تلك الجماعات هُزمت شر هزيمة وانضمت إلى معسكر جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية، آخذة معها الأسلحة التي كان الرعاة الغربيون لهذه البرامج المتهورة قد زودوها بها.

ولذلك، لو كانت الحدود السورية قد أغلقت أمام القوافل العسكرية، كما دعونا إليه في مناسبات كثيرة، ولو كان طريق الكاستيلو قد فُتح أمام القوافل الإنسانية وحدها، لما كنا قد واجهنا الحالة السائدة في حلب اليوم. ولو كانت الولايات المتحدة قد أوفت بوعودها - التي ما فتئت تقدمها على مدى نصف عام على الأقل، بفصل جبهة النصرة عما يسمى بالمعارضة المعتدلة - لما كنا قد شهدنا الوضع السائد في شرق حلب وبعض المناطق الأخرى في سورية.

على الرغم من كل انتقادي هذا للولايات المتحدة، والذي لم أستطع تفاديته، أريد أن أؤكد أننا نواصل العمل مع الولايات المتحدة بوصفنا رئيسين مشاركين للفريق الدولي لدعم سورية. إنه عمل في غاية الصعوبة والإجهاد، وآمل أن تتمكن قريباً من بناء قدرات المجتمع الدولي على مكافحة جبهة النصرة وغيرها من المنظمات الإرهابية من أجل تحسين الحالة الإنسانية في سورية تحسيناً جذرياً بالاقتراح مع استئناف المحادثات السياسية الذي نلح على التعجيل به.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

- عن مقتل العديد من المدنيين، فإنني لن أخفي دهشتي إزاء ملاحظتها بأن التحقيقات سيتم إجراؤها استناداً إلى المعلومات المقدمة من جماعات المجتمع المدني. فمعنى ذلك أنه ليست هناك طائرات أمريكية مسيرة من دون طيار ولا قوات خاصة أمريكية في سورية ولا قوات تحالف خاصة ولا سواتل تابعة للولايات المتحدة بقدرات استخباراتية ولا تسجيلات الفيديو التي تتم بواسطة جميع القاذفات الحديثة عندما تقوم بطلعات هجومية. وأنا لا أود أن أصدق أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بتلك الحالة المزرية من المنظور العسكري. وهذه الإشارة إلى المجتمع المدني تجعلني أعتقد أننا لن نصل أبداً إلى معرفة الحقيقة؛ فسيتم إخفاء كل شيء.

وفيما يتعلق بتأكيد السيدة باور على أن روسيا لن تقرر قط بما حدث ولن تبحر تحقيقاً، اسمحوا لي أن أذكر بأنه كلما لاح تلميح هنا بخصوصنا، نجد أنها تسارع إلى الكلام بصوت عال جداً عن هذا الأمر في مجلس الأمن حتى من غير انتظار ما يثبت ذلك. في الواقع، تم إجراء تحقيقات على الفور. وفي نفس اليوم أو في اليوم التالي، في سياق اجتماعاتنا الإعلامية مع وزارة الدفاع الروسية، أثبتنا الطابع غير المبرر للتلميحات التي بدرت في سياق الحرب الدعائية فيما يتعلق بسورية. وآمل حقاً أن تعمل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بانفتاح مماثل.

وأخيراً، أود أن أدلي بملاحظة عامة لست متأكداً ما إذا كان الأمر من قبيل المصادفة أو ربما هو مقصود أن نخوض على نحو متزايد في التفاصيل الملموسة في مجلس الأمن. هناك فريقان يناقشان هذه المسائل: فريق الشؤون الإنسانية والفريق المعني بوقف إطلاق النار. إنهم يناقشون التفاصيل في جنيف، غير أن مجلس الأمن هو، في نهاية المطاف، هيئة سياسية ولكننا نخوض في مناقشات تتعلق بحلب وطريق الكاستيلو والعديد من الحالات الأخرى. ويمكننا أن نناقش ذلك بالتأكيد، لكن ما أقصده هو أن علينا ألا نغفل عن الصورة الأكبر، أي الأسباب الجذرية للمأساة والديناميات في سورية.

ثالثاً، وكما قلت في تعليقي السابقة، فقد استثمرنا كثيراً في جهود الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرامية إلى تحقيق السلام في سورية. وأرى أن من الإنصاف القول بأننا قد شهدنا في الأيام الأولى لذلك الجهد عودة مواد المعونة مقترنة بفوائد كبيرة تحققت لبعض السكان في سورية. ورأينا مزيداً من الوصول إلى المناطق المحاصرة أكثر من ذي قبل. وقد تسنى الوصول إلى جميع المناطق المحاصرة مثلما نوهتُ إلى ذلك أيضاً في ملاحظاتي، على الرغم من وصول قافلة واحدة فقط إلى بعض المناطق. وشهدنا أيضاً انخفاضاً في معدلات العنف وهو ما أثلج صدور السكان في تلك المناطق السورية الذين شعروا بذلك الانخفاض في معدلات العنف المروع.

ولكن فلنكن واقعيين: إن الوصف الوارد في بداية ملاحظات السفير الروسي ليس وصفاً للحالة في سورية، وربما يكون وصفاً لقرية تشبه قرية بوتمكين في سورية مجازاً، غير أن حلب تحترق بالفعل، وهي واقعة تحت حصار مستمر. وقد أقدم النظام ومؤيدوه على قطع شريان الحياة الوحيد في المدينة الذي يقدم المعونة لما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ شخص هناك. وقد استثمرنا كثيراً لنجعل ذلك ممكناً، غير أن من الضروري إنهاء الحصار المفروض على حلب، جنباً إلى جنب مع استئناف إيصال المساعدات. وعدا عن ذلك فستذهب جميع نوايانا الطبية سدى، وسوف يستمر هذا النزاع مقترناً بالتهديد الإرهابي وتدفق اللاجئين الناشئ عنه، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للبلدان المجاورة وأوروبا، بل وكل ما يترتب عنه على النظام العالمي.

ولنبداً بحلب أولاً، ولنعمل على تصحيح الوضع فيها، ولنسرع إلى إنقاذ السكان. بل فلنواصل الاستثمار مرة أخرى في ذلك النوع من التعاون المطلوب لإنهاء هذا النزاع. ويعني جانب من ذلك التعاون ضرورة التمييز بين العناصر الإرهابية الفاعلة وأولئك الذين يعتمدون استهداف المدنيين - كما يفعل النظام - وأولئك الذين لا يفعلون ذلك.

**السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات رداً على ذلك.

أولاً وقبل كل شيء، أعتقد أنه سيكون من المفيد جداً إذا تمكن الاتحاد الروسي من تعميم نتائج التحقيق الذي أجراه على المجلس. وشخصياً ولشعورنا بقلق بالغ إزاء الغارات الروسية، ولا سيما على المستشفيات في حلب والمناطق الأخرى التي قرر النظام السوري مواصلة أعمالها أثناء وقف الأعمال العدائية، سنرحب بتلك التحقيقات ولكن سيملكنا الفضول أيضاً لمعرفة ما إذا كانت روسيا قد اعترفت مطلقاً، في هذه التحقيقات، بالإضرار بالمدنيين أثناء ضرباتها في الأراضي السورية. وسيكون من المفيد جداً أن تشاطرنا تلك المعلومات.

والنقطة الثانية، على ما أعتقد، أكثر جوهرية بوصفها أحد الأشياء التي أوجدت هذا الانقسام بشأن النزاع السوري. فبصفة أساسية، إذا تم وضع الجميع في سلة واحدة دون تمييز، وإذا تم وضع أطراف اتفاق وقف الأعمال العدائية في سلة واحدة مع رافضي وقف الأعمال العدائية، وإذا تم وضع المدنيين في سلة واحدة مع جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإذا تم استهداف أولئك الذين وُضعوا في سلة واحدة إلى جانب الجماعات الإرهابية، فإن ذلك لن يؤدي فحسب إلى قتل الأبرياء الماضين في حال سبيلهم والذين لا يستحقون أن يتم استهدافهم - وهو أمر حدث بكثرة مبالغ فيها ويقوم به النظام السوري منذ بداية النزاع - بل سيتم أيضاً بذور المزيد من الصراع وسيجري إيجاد المزيد من الإرهابيين وستتم إطالة أمد النزاع الذي استمر طويلاً وتسبب بالفعل في قدر كبير جداً من الحزن. وبالتالي، من منظور السلام والأمن، فإن أحد الأسباب الأساسية للتمييز بين الأطراف في وقف الأعمال العدائية والجماعات الإرهابية وبين المقاتلين الإرهابيين والمدنيين الذين يجدون أنفسهم عالقين في مناطق وجودهم يتمثل في إنقاذ أرواح الأبرياء وتعزيز السلام والأمن.



ولقد أصاب السيد سفير أنغولا بسؤاله الهام عندما قال: لم لا تتم مساءلة أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين عن مسؤوليتهم في استمرار هذه الأزمة الإنسانية واستمرار الحرب الإرهابية الدولية على بلادتي؟ هذا سؤال محوري ومفصلي وهام.

إن إنهاء معاناة السوريين بشكل مستدام لا يتحقق عبر جعل هذه المعاناة مفتوحة زمنياً إلى ما لا نهاية، وورنها بالابتزاز السياسي الذي تسعى بعض العواصم إلى تحقيقه عبر وضع الشعب السوري أمام أمرين أحدهما مرّ: إما استمرار الإرهاب أو تسليم البلاد للفوضى. كما أن إنهاء هذه المعاناة لا يتم فقط عبر تقديم عشرات التقارير وعقد الاجتماعات الدورية والمؤتمرات الاستعراضية، ولا يتم عبر تقديم المساعدات الإنسانية لهذه المنطقة أو تلك - مع اعترافنا بأهمية هذا الأمر ومشاركة الحكومة السورية في إيصال هذه المساعدات إلى جميع المناطق - ولا من خلال قيام ما يسمى بـ "قوات التحالف" التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير صوامع الحبوب والمنشآت الكهربائية ومحطات توليد الطاقة التي كلفت الشعب السوري جهداً ومالاً يصعب تعويضهما. كما لا يتم إنهاء هذه المعاناة من خلال العبث بجغرافيا الدم السورية، ولا من خلال إنشاء تحالفات مشبوهة للقضاء على الإرهاب، بل يتم من خلال مكافحة الإرهاب بشكل جدي على غرار ما تقوم به الحكومة السورية بالتعاون مع الاتحاد الروسي والأصدقاء الآخرين، وهو أمر تمّ بناءً على طلب رسمي من الحكومة السورية، مما ساهم في تحسين الأوضاع الإنسانية في عدد من المناطق السورية.

إن الحل معروف جيداً للجميع في هذا المجلس، وللسيد أوبراين، ويتمثل في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المفروضة على الشعب السوري. فهذه أزمة مفروضة على الشعب السوري وليست من صنيعه. إن البعض في هذا المجلس لا يزال يكابر متعمداً تجاهل السبب الحقيقي لنشوء الأزمة الإنسانية في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني لا أتفق مع عدة ملاحظات أدلت بها السيدة باور، ولكنني أود مجرد التنويه إلى أنها قد أشارت بحق إلى أهمية التمييز بين المعارضة المعتدلة وجبهة النصرة، وهو ما نقوله نحن تماماً. وفيما يتعلق ببقية ملاحظاتها، فإنني لا أود الخوض في المحاجة. وأود أن أختتم بملاحظة إيجابية، وهي أن نستمع إلى زميلنا الممثل الدائم لسورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): أشكركم السيد الرئيس على عقد هذه الجلسة، وأشكركم على جعلها مفتوحة لمداخلات السادة أعضاء مجلس الأمن. فهذه فرصة لتبادل الرأي ولسماع مواقف الدول على حقيقتها مما يجري في بلادي سورية من أحداث. وأود في هذه المناسبة أن أشاطركم أفكارنا حول الموضوع قيد البحث.

يناقش مجلس الأمن اليوم التقرير الثامن والعشرين للأمين العام للأمم المتحدة (S/2016/631) عن الحالة الإنسانية في سورية. وقد اعتمد المجلس لهذه الغاية أربعة قرارات متتالية منذ بداية ما أُصطلح على تسميته بـ "الأزمة الإنسانية" وهي القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). ومع ذلك، لم يتم إحراز التقدم المأمول تجاه تحسين الوضع الإنساني في سورية. وبحق للسوريين التساؤل عن الأسباب التي تحول دون إنهاء معاناتهم بعد مرور ما يقارب الخمس سنوات ونصف على الحرب الإرهابية الدولية التي تشنها حكومات دول عدة، بعضها أعضاء في هذا المجلس، على بلادي سورية.

على يد إرهابيي مجموعة نور الدين الزنكي، وهي حركة تدل من اسمها، لمن يعرف تاريخ المنطقة، على أصولها التركية. لكن الممثلة الأمريكية وصفت ذابحي الطفل بأنهم "مقاتلون متمردون"، ولم تصفهم بالإرهابيين، وصفتهم بأنهم متمردون مسلحون. والأمر نفسه يسري على المجموعات الإرهابية الأخرى، كجيش الإسلام وأحرار الشام وجيش الفتح وآخرين. لا بد من وقف دعم حكومات تركيا وقطر والسعودية، وغيرها من الدول المعروفة، للجماعات الإرهابية المسلحة التي بسطت إرهابها على بعض القرى والمدن السورية، وارتكبت أبشع الجرائم بحق سكانها واتخذت منهم دروعاً بشرية.

كما أنه لا بد من التوقف عن محاولة شرعية ممارسات تلك الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية من خلال إطلاق تسميات عليها، مثل معارضة مسلحة معتدلة أو جماعات مسلحة من غير الدول، وهي كما تعرفون تعابير حيادية جداً لا تنسجم على الإطلاق مع حثيات قراراتكم الخاصة بمكافحة الإرهاب. إن عدم تسمية الإرهاب باسمه الحقيقي يرسل رسالة خاطئة إلى المثات من شراذم المجموعات الإرهابية، مفادها أن إرهابهم مشروع طالما أنه يؤدي إلى تحدي سلطة الحكومة السورية، ويدمر بناها التحتية ومؤسستها، ويفتح أبواب الأزمة على مزيد من الاستنزاف المادي والبشري للبلد.

لقد قصفت الطائرات الفرنسية مؤخراً بلدة طوخان في ريف إدلب، فقتلت ١٦٤ مدنياً كانت داعش قد أخذتهم رهائن بشرية. لكن داعش ومشغليها عندما سمعوا أن الرئيس الفرنسي يريد أن ينتقم لما حدث في نيس، في سورية، أمروا داعش بإخلاء تلك البلدة، بلدة طوخان الكبرى. فخرج إرهابيو داعش منها قبل ساعات من قصفها من قبل الطيران الفرنسي. لكن الطيران الفرنسي قصف القرية، أو البلدة، فقتل ضعف من قتل في نيس، قتل من المدنيين في طوخان ضعف من قتلهم الإرهابي في نيس. أراد الرئيس الفرنسي أن ينتقم

سورية وتفاقمها، وأسباب هروب أعداد كبيرة من السوريين إلى المناطق التي تسيطر عليها الدولة، ولجوء أعداد أخرى إلى الخارج. إنه الإرهاب أيها السادة.

لقد أخبرناكم في بداية هذه الأزمة وفي هذا المجلس، بالذات أن حلب لم تكن قد شهدت أي عمل إرهابي على مدى السنة والنصف الأولى من الأزمة، وناشدنا الدول الأعضاء في هذا المجلس مساعدة الحكومة السورية في الضغط على الحكومة التركية لإغلاق الحدود كي نمنع وصول الإرهابيين إلى حلب. لكن أحداً لم يرد، الأمر الذي أدى إلى دخول عشرات الآلاف من الإرهابيين المعدلين وراثياً من جميع دول العالم، وأصبح يطلق عليهم اسم "المعارضة المعتدلة" أو المجموعات المسلحة من غير الدول، ففعلوا بأهل حلب ما فعلوا.

أما من ذكر طريق الكاستيلو فأنا أريد أن أقول بأن الحكومة السورية لم تغلق طريق الكاستيلو وإنما تسعى إلى فتحه وتحريره من الإرهابيين الذين يستخدمونه لقطع المساعدات الإنسانية عن حلب وإدلب ومنع وصول الإرهابيين عبر هذا الطريق من تركيا.

إن الإرهاب هو السبب الرئيسي أولاً، وما يسمى بالإجراءات القسرية التي شلت الحياة الاقتصادية سبب آخر للأزمة الإنسانية في بلادي.

ولذلك فإن عنوان الحل المستدام يكمن في مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن نفسه، وذلك بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الحكومة السورية، بعيداً عن سياسة ازدواجية المعايير والنفاق التي ينتهجها البعض في مكافحته للإرهاب، وبعيداً عن السعي لتحويل سورية إلى مغناطيس جاذب للإرهاب الدولي التكفيري.

تحدثت قبل قليل الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية عن ذبح الطفل الفلسطيني اللاجئ في مخيم حندرات في حلب،

الأخرى، والتي يحلو للبعض في هذا المجلس وخارجه بتسميتها بالمعارضة المسلحة المعتدلة، مثل جيش الإسلام وأحرار الشام وجيش محمد ولواء التوحيد ولواء شهداء بدر ولواء المهاجرين والجهة الإسلامية وجيش الفتح وحزب الاتحاد التركستاني الإسلامي ولواء السلطان مراد، وغيرها من الجماعات التي ارتكبت جرائم ولا تزال ترتكب جرائم لا توصف.

تخيلوا أن العبث قد وصل ببعض أعضاء هذا المجلس إلى وصف حزب الاتحاد التركستاني الإسلامي، وهو حزب تركستاني، بأنه معارضة سورية مسلحة معتدلة. إن خلق البعض لوحوش من آكلي لحوم البشر وهواة التقاط الصور من يقطعون رؤوسهم من ضحاياهم الأبرياء ومن يرمونهم من الأبنية الشاهقة، وهم أحياء، ومن يطبخونهم بأسطونات الغاز في حلب ومن يحرقونهم أحياء في أفران مدينة عدرا العمالية ومن يخطفونهم من آلاف السبايا من النساء والأطفال، من قرى اللاذقية وحماة وحمص، هو هول لن يغفره السوريون وهو جريمة نكراء بحق البشرية لا تحتاج إلى محققين وأدلة وكلاب بوليسية لكشف مرتكبيها، فالمجرم معروف وراعي هذا المجرم معروف.

إن ما لا يمكن تفسيره ولا يمكن قبوله هو كيف يمكن لبعض الدول الأعضاء في هذا المجلس الموقر، والتي تدعي حمل راية حقوق الإنسان وسلطة القانون، رفض إدراج بعض تلك الجماعات على قوائم المجلس للجماعات الإرهابية، مع إدراكها أنها برفضها هذا إنما توجه رسالة لهذه المجموعات للاستمرار في القتل والذبح. إن هذا الرفض يدل على عدم جدية حكومات تلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب، واستخدامها له كسلاح سياسي لممارسة الضغط على الحكومة السورية.

إن الحكومة السورية تقوم بواجبها الدستوري في حماية مواطنيها ومحاربة الإرهاب، لكننا لا نستطيع القيام بذلك

مما حدث في نيس بقتل ١٦٤ مدنيا في قرية طوخان، في سورية. من كان يأخذ أهالي هذه البلدة رهائن بشرية؟ أليست داعش. ومن قتل المدنيين بحجة مكافحة داعش، أليس الطيران الفرنسي، وكذلك يفعل الطيران الأمريكي، ولدنا العشرات من الأمثلة التي نقلناها إلى عنايتكم برسائل رسمية تم توزيعها عليكم مرارا وتكرارا.

وأنا لست شاطرا في تعداد الأسماء، كما فعلت السفارة الأمريكية، لأن لدي الملايين من الأسماء وسأخذ الأمر أسابيع وأنتم تستمعون إلي بياني لكي أنهي أسماء الضحايا في سورية جراء ممارسات الجماعات الإرهابية لإرهابها. لماذا لا تتم تسمية من هاجموا مسرح باتكلان في باريس ونيس ومجلة شارلي إيبدو وسان بيرناردينو وأورلاندو وميونخ وبنغلاديش، لماذا لا نسمي كل هؤلاء معارضة مسلحة معتدلة؟ طالما أن الحديث عن الإرهاب يدخل في هذه المصطلحات، لماذا يسمى الإرهابي في سورية معتدل، لكنه يسمى إرهابيا عندما يقوم بالأعمال الإرهابية التي ندينها كحكومة؟ في فرنسا وأمريكا وبلدان أخرى. الإرهاب إرهاب، قلناها منذ خمس سنوات، ولا نزال نكررها، لا يوجد إرهاب حلال ولا يوجد إرهاب حرام، فالإرهاب إرهاب، نحن الذين نعاني من الإرهاب، شعبنا هو الذي يعاني من الإرهاب.

وإن خير دليل على كلامي هذا هو قيام ما يسمى بتنظيم حركة نور الدين الزنكي الإرهابي قبل أيام قليلة بذبح الطفل الفلسطيني اللاجئ، عبد الله عيسى، الذي لم يتجاوز عمره ١٢ عاما علنا بدم بارد، وفصل رأسه عن جسده بصورة تقشر لها الأبدان. هذا التنظيم مصنف من حكومات بعض الدول، وبعضها عضو في هذا المجلس، بأنه معارضة مسلحة معتدلة. وتدعمه هذه الحكومات نفسها بالمال والسلاح والتغطية الإعلامية منذ أواخر عام ٢٠١١. إن ممارسات هذا التنظيم الإرهابي لا تختلف عن مثيلاته من التنظيمات الإرهابية

أمل أن يؤدي هذا الحوار إلى حل شامل يرسمه السوريون بأنفسهم دون تدخل خارجي بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وأعيد التأكيد على أن الحكومة السورية ملتزمة بواجباتها ومسؤولياتها تجاه تخفيف العبء الانساني عن شعبها، كما نعبر عن استعدادنا لاتخاذ كل ما يلزم من اجراءات وطنية في سبيل تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، أشير إلى أننا سنتابع التعاون مع الأمم المتحدة وتسهيل مهامها، ولكن هذا التعاون ليس طريقا باتجاه واحد، بل على الأمم المتحدة، في المقابل، أن تتعاون مع الحكومة السورية وتنسق وتتعاون معنا بشأن مختلف القضايا الانسانية بدلا من اللجوء إلى التحامل والتشكيك والانتقاد الذي لا يؤدي أكله. فالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في سورية لم تكن لتنجح، على مدى سنوات الأزمة الخمس، في تقديم مساعدات انسانية إلى ملايين السوريين شهريا إلا بفضل التعاون والتسهيلات والحماية الحكومية السورية، وهذه ليست منّة من جانبنا طالما أن الفائدة تعم على معظم المحتاجين من السوريين، وطالما أن توزيع المساعدات يحترم السيادة ويتسق مع أحكام القرار ١٨٢/٤٦ الذي أنشأ مكتب تنسيق الشؤون الانسانية.

ختاما، أريد مجرد تذكيركم بما قاله وزير الخارجية الفرنسي السابق فابوس في مراكش بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما حاولوا أن ينشئوا معارضة مصطنعة، قال باللغة الفرنسية حرفيا:

(تكلم بالفرنسية)

”إن الجهاديين الفرنسيين يقومون بعمل جيد في سورية.“

(تكلم بالعربية)

هذا ما قاله وزير الخارجية الفرنسي السابق.

وحدنا. فنحن بحاجة إلى دعمكم ومساندتكهم وفهمكم وتفهمكم لحجم خطر الارهاب الذي نواجهه في سورية والمنطقة والعالم، وهو خطر بدأ يصل إلى دولكم أنتم، وأعتقد جازما أنه يحق لجميع مواطني الدول التي اجتاحتها موجة الأعمال الارهابية الأخيرة التساؤل عن سبب تغاضي حكومات بلادهم عن سفر بعض الأفراد من رعاياها إلى سورية ليتمرسوا بارتكاب الأعمال الارهابية ومن ثم العودة إلى بلادهم الأصلية لمواصلة اراهم.

إن الحديث عن مكافحة الارهاب وإلغاء الاجراءات القسرية الأحادية الجانب يقودني إلى الخطوة الثانية المطلوبة لحل الأزمة الانسانية، ألا وهي دعم الحل السياسي، لأن محاربة الارهاب ستساهم في إنجاح هذا الحل الذي يجب أن يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وهذا ما أكدت عليه جميع قراراتكم ذات الصلة بسورية. ولن يسمح الشعب السوري على الاطلاق بأن يتم تحويله إلى نسخة أخرى لما جرى في ليبيا والعراق والصومال والسودان وأفغانستان ودول أخرى. وقبل هذا وذاك، فذلك يتفق مع أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، كي لا تتكرر تجاوزات البعض لهذا الميثاق وتلك المبادئ، كما فعلوا بحق العراق وليبيا وغيرهما. وفي هذا الصدد، تابعت حكومة بلادي باهتمام التصريحات التي صدرت بعد زيارة وزير خارجه الولايات المتحدة إلى موسكو في ١٥ تموز/يوليه الجاري، والتي أكدت اتفاق الطرفين الروسي والأمريكي على مكافحة الارهاب ”بمجموعات داعش وجبهة النصرة“. وإن الجمهورية العربية السورية التي تقف في الخط الأمامي في التصدي لهذا الشر الشامل ترحب بهذه التصريحات، وتحدد في الوقت نفسه الاعلان عن حرصها على تحقيق حل سياسي للأزمة في سورية يلي تطلعات الشعب السوري ويحظى بدعمه. وهي مستعدة لمواصلة الحوار السوري - السوري دون شروط مسبقة على

أنه منذ ٧ تموز/يوليه، توقفت حركة المدنيين والمساعدات الانسانية والبضائع من الدخول إلى الجزء الشرقي من مدينة حلب والخروج منه، ونحن بحاجة إلى تغيير موضع مخزونات الأغذية التي تكفي ٤٥٠.٠٠٠ شخص ممن يحتاجون إلى مساعدات غذائية في حلب الشرقية لمدة شهر واحد على الأقل.

واللزام الصحية الأساسية، باستثناء مواد التخدير والمواد الجراحية، ستكون كافية لمدة أربعة إلى خمسة أشهر، ما دامت المياه متوفرة ضخها عن طريق محطات ضخ المياه. مدينة حلب بأكملها تقع في شرق منطقة حلب، لذا حاولنا أن ننشئ طريقا عبر خطوط الصراع من خلال مركز الأمم المتحدة في مدينة حلب الغربية الخاضعة لسيطرة الحكومة. هناك، كما أشار ممثل آخر، بعض الحركة بين الشرق والغرب. وأدرج الطلب في خطة القافلة لشهر تموز/يوليه ووافقت عليه السلطات السورية. ولكننا، مع ذلك، لم نتمكن بعد من الذهاب إلى هناك بسبب الوضع الأمني. لذا، السؤال عن طريق الكاستيللو هام على الإطلاق، ومن هنا نحن نطالب بهدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة. ونظرا لأن طريق الكاستيللو متضررة للغاية، فهي لا تستطيع أن تستوعب شاحنات كبيرة، بل شاحنات صغيرة جداً؛ لذلك، بغية توفير الكميات اللازمة، نحن بحاجة إلى فترة زمنية أطول بغية أن تتمكن الشاحنات الإضافية من الانطلاق، وفي الواقع، العودة بعد إفراغ حمولتها. لهذا السبب، مسألة طريق الكاستيللو والتوضيحات المطلوبة حيوية على الإطلاق وهي تشكل بالتالي نقطة بالغة الأهمية.

وكان ممثل المملكة المتحدة قد سأل أيضا عن خطة الأمم المتحدة المستمرة بشأن عملية إسقاط جوي للوصول إلى المناطق المحاصرة، كما هو معروف جيدا، تستخدم الأمم المتحدة مختلف الأساليب السوقية لتقديم المساعدات إلى الناس في جميع أنحاء سورية بكل الوسائل الممكنة، برا وبحرا وجوا. وبرنامج الأغذية العالمي، كما ذكر بالفعل، وضع خططا هامة

أما وزير الداخلية الفرنسي السابق الذي أصبح اليوم رئيسا للوزراء، فقد قال بالفرنسية في الوقت نفسه، وأعيد ما قاله بالفرنسية:

(تكلم بالفرنسية)

”أنا لا أستطيع أن أقوم بشيء لمنع الجهاديين الفرنسيين من الذهاب إلى سورية.“

(تكلم بالعربية)

هذا ما قاله وزير الداخلية الفرنسي الذي أصبح اليوم رئيسا للوزراء. وعندما ارتدّ الارهاب الجهادي الفرنسي الذي أرسلوه إلينا على فرنسا في نيس، ومسرح باتكلان، وضد شارلي إبدو، انتقم الرئيس الفرنسي مما حدث في فرنسا بقصف بلدة في منبج فقتل فيها ١٦٤ مدنيا سورية.

لديّ الكثير مما يقال ولكنني أتوقف عند هذا الحد احتراما للوقت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين كي يرد على التعليقات التي ذكرت والأسئلة التي طُرحت.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز وأسعى إلى مجرد الرد على بعض الأسئلة التي طُرحت، وأترك الأمر من ثم عند هذا الحد.

على وجه الخصوص، طلب ممثل إسبانيا أن أعطي بعض التفاصيل الإضافية حول مسألة طريق الكاستيللو، وكما قلت في بياني، إن منطقة شرق مدينة حلب تواجه في الوقت الحاضر خطرا جسيما يتمثل في محاصرتها، ومن شأن منطقة شرق حلب المحاصرة أن تضيف على الأقل ربع مليون نسمة إلى العدد الحالي من المدنيين المحاصرين، مما يجعل عدد المحاصرين قرابة مليون نسمة. وبغية منع ذلك من الحدوث، وكما يعلم المجلس



هذا الصدد. ومن المؤكد أنه لا يتيح المجال لتقييم الاحتياجات فحسب، بل لعملية إيصال أكثر أمناً وأماناً.

وقد سألني ممثل الاتحاد الروسي أيضاً - أو على الأقل أعرب عن القلق، بشأن احتمالات حدوث تحيز من حيث ما إذا كانت الأمم المتحدة توفر المساعدة لجميع الملايين من الناس المحتاجين على أساس محايد ونزيه تماماً. أود أن أكرر تأكيداتي بأنه، من خلال جميع الطرائق التي ننشرها كل شهر، فإن مساعدتنا تُقدم على أساس المبادئ الإنسانية المحضة، الأمر الذي أعتقد أنه قد أقره. ويجري تقييمهما وإيصالهما على أساس الاحتياجات حصراً. ومن الواضح أن موظفينا لا يعون ذلك جيداً فحسب؛ بل أن التزاهة والحياد والاستقلالية هي جزء من نهجهم الفني، شأنهم في ذلك شأن الأمم المتحدة، وشركائنا وفي الواقع. وهذا هو مبدأ راسخ، نعرف حق المعرفة، بوصفنا عاملين في المجال الإنساني، بوجوب تبنيه والالتزام به، لأنه الترخيص الذي يمكننا على الأرجح من الحصول على إمكانية الوصول في جميع الظروف، سواء الآن أو في المستقبل.

وأود أن أكرر للمجلس أننا نطلب إلى جميع الأعضاء مساعدتنا في الحصول على إمكانية الوصول على أساس الاحتياجات تلك، إذ تبين أنه لا يوجد تكافؤ - على الرغم من أن هناك أعداداً أكبر بكثير في الوقت الحاضر في المناطق المحاصرة - فيما يتعلق بالمناطق المحاصرة من قبل الحكومة السورية والمناطق التي تحاصرها أطراف الصراع الأخرى. نحن نسعى أيضاً إلى معالجة مسألة المحاصرين في الفوعة وكفريا، كجزء من اتفاق البلدات الأربع، مثلما نقوم بذلك في دير الزور، حيث يفرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حصاراً على ١١٠.٠٠٠ شخص لا يزالون يعانون من احتياجات إنسانية حادة. وكما قلت، لا تكافؤ من حيث العدد بين كل من له احتياجات إنسانية؛ إذ يجري تقييم كل شخص بصرف النظر عن المقدار الإجمالي. ومرة أخرى، فإن تقييمنا يجري دائماً على أساس الاحتياجات.

لعملية إسقاط جوي وإقامة جسور جوية في أماكن أخرى، حيث أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية على علم بما هو مطلوب لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن موافقة الحكومة السورية وتوفير الضمانات الأمنية من جميع الأطراف هما شرطان مسبقان؛ على أي حال، إنهما شرطان مسبقان للمتعهدين المدنيين لتلك العمليات الجوية المقترحة. وهكذا، نحن نواصل التخطيط لعملية إسقاط جوي وإقامة جسور جوية، كما قلنا طوال الوقت، ولكن الوصول برّاً لا يزال أولوية. إنه الأكثر أماناً؛ وهو قادر على إيصال كميات أكبر بكثير مقابل الموارد المالية المتاحة لدعم توفير الغذاء والمواد غير الغذائية لأولئك الذين هم في حاجة إنسانية، وهو بالتالي الأكثر فعالية.

إن نقل كمية ماثلة من الأغذية التي أوصلتها قافلة واحدة برا من دمشق إلى الضمير في ١ حزيران/يونيه لـ ٢٢ ٥٠٠ شخص، ما يقرب من ستة أسابيع من عمليات تناوب يومية للطائرات الهليكوبتر. وبالتالي، وإلى أن تتوفر إمكانية الوصول برا إلى جميع المواقع المحاصرة، تظل جميع الخيارات مطروحة. وبطبيعة الحال، فإن ذلك هو جزء من المناقشة التي نجريها مع الدول الأعضاء لمساعدتنا في الحصول على أنجع الطرق المتاحة وأكثرها فعالية. لكن خطة النقل جوا لا تزال مطروحة.

وأعتقد أن ممثل الاتحاد الروسي قد طرح سؤالاً بشأن السلامة والأمن في عمليات النشر ليلاً. في ٢٩ حزيران/يونيه، نشرنا قافلة إلى ناحية عرين، وزملكا. وبسبب عملية تلقي رسائل التيسير، فإنه لا يمكن تحميل القافلة إلا بعد الظهر. لذلك، ولئن كان يتعين علينا السهر على سلامة وأمن موظفينا، ونتطلع إلى أن توفرها جميع الأطراف، فيجب أن ينطبق ذلك على كل من الليل والنهار. ومع ذلك، أود أن أكرر التأكيد على دعوتي إلى وجوب إعطاء الأولوية للحركة فحراً. وأكرر شكري للاتحاد الروسي على تيسيره في الحالات الأخيرة في

الطريق حالياً، وكذلك عدد الشاحنات الفارغة العائدة لكي توفر لنا إمدادات كافية على أساس منتظم. إن الهدنة المقترحة - وأعتقد أن هذه نقطة هامة تستحق الإشارة إليها - ستشمل أيضاً عنصر إجلاء طبي، حتى لا يجري إدخال بضائع فقط بل نقوم بعمليات إجلاء خارج هذه المناطق. وكانت هذه نقطة رئيسية في ملاحظاتي الأولية.

وبالنسبة للعمليات عبر الخطوط الفاصلة، مقابل العمليات عبر الحدود، تمت الموافقة من قبل الحكومة السورية على قافلة تستهدف ٦٠.٠٠٠ من المدنيين من أصل الـ ١٢٠.٠٠٠ الذين طلبنا الوصول إليهم بوصفنا الأمم المتحدة، في شرق حلب في شهر تموز/يوليه. وقد تم ذلك قبل التصعيد في مدينة حلب. وأظن أنه سيتم تقديم طلب حسب الاقتضاء، للحصول على المزيد من المساعدة في الأشهر المقبلة.

أردت فقط أن أعطي هذا التفصيل كي يكون المجلس على دراية تامة بما سينطوي عليه ذلك إذا ما برز توافق في الآراء.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أوبراين على التوضيحات التي قدمها.

طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية):** شكراً سيدي الرئيس، وأعتذر عن طلب الكلمة مرة ثانية. لن أطيل. وإنما أود أن أشاطر السادة أعضاء المجلس بعضاً من المعلومات التي لم ترد في هذه الجلسة.

أولاً، يؤسفني أن أحداً لم يذكر قيام الإرهابيين المتمركزين في ما يسمى بوادي بردى - في ضواحي دمشق وهو وادي يصل إلى مضايا، بلدة مضايا، التي ادعى الكثير أو البعض من الحاضرين بأنها محاصرة - الإرهابيون في وادي بردى،

أما النقطة الأخيرة التي أود أن أختتم بياني بها، إذا سمحتم لي، فهي أنه يبدو أن التفهم الناشئ وواسع النطاق الداعي إلى هدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة، ولا سيما في شرق مدينة حلب، قد اكتسب قدراً من الملاءمة والتناسب والسرعة والالحاق. وأشعر هناك ضوءاً يتراوح بين البرتقالي والأخضر، إذا أمكنني وصفه على هذا النحو، داخل مجلس الأمن. وأود أن أتكلم عن مدى الأهمية التي سيكتسبها ذلك. سيمثل ذلك نقطة حقيقية للتقدم، وسوف يساعدنا، من خلال الهدنة الإنسانية في تلك المناطق حيث ينشط القتال ويوشك أن يُفرض حصار، كما سمعنا، على مئات الآلاف من الناس إضافة إلى من لم نبرح نتعامل معهم بالفعل، على الوصول إلى أولئك المدنيين المحاصرين خلف الخطوط الأمامية، وقد يمكنهم الحصول على الخدمات المنقذة للحياة، التي لا يمكنهم ببساطة الحصول عليها في الوقت الحالي.

ولهذا السبب، فإننا نحتاج، في الواقع، إلى إخطار قبل ٧٢ ساعة على الأقل من نافذة هدوء مدتها ٤٨ ساعة لإيصال المساعدات إلى تلك المواقع. وقد أعد فريق في الميدان اقتراحاً، وتم تقديمه إلى فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية في الأسبوع الماضي، من أجل ضمان تيسير وصول آمن ودوري للمساعدات الإنسانية إلى شرق مدينة حلب: هدنة مقترحة مدتها ٤٨ ساعة في منتصف كل أسبوع، أي ثمانية أيام في الشهر، بحيث تتمكن الجهات الفاعلة عبر الحدود من إيصال المعونة لنحو ٢٥٠.٠٠٠ شخص، من بينهم ١٥٠.٠٠٠ بحاجة بالفعل إلى المعونة الغذائية، والحيلولة دون أن يعاني آخرون من نفس القدر من الهشاشة. وستعتمد هذه الهدنة على آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة القائمة بالفعل فيما يتعلق بالوصول من تركيا. وكما قلت في وقت سابق في ردي على ممثل إسبانيا، إن مدة الـ ٤٨ ساعة ضرورية لإتاحة الوقت الكافي للشاحنات الصغيرة التي نحتاج إلى استخدامها الآن على طول طريق الكاستيلو نظراً للأضرار التي يعاني منها

هم الإرهابيون الذي يدعي التحالف الغربي أنه يقاتلهم. هم الإرهابيون الذين يأتون من تركيا، وتغذيتهم أنظمة الفساد الخليجية - في السعودية وقطر. هؤلاء هم الإرهابيون الذين يقصفون حلب من شرقها ومن غربها.

ونأمل أنه عندما يريد السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يتحدث عما يجري في سورية، نأمل منه أن يحدد عندما يقول هناك قصف، أن يقول من هي الجهة التي تقوم بالقصف. بالأمس أكثر من ١٠٠ قتيل وجريح سقطوا في دمشق، بالأمس فقط. وسأرسل إليكم رسائل رسمية تتضمن أسماء الضحايا - بالعشرات، نساء وأطفال في دمشق - في المطاعم والحدائق العامة. ونفس الشيء في حلب. من الذي قام بذلك؟ لماذا لم يذكر هذا الأمر؟ شكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

قاموا بتفجير النبع الرئيسي لمياه الشرب الذي يغذي العاصمة دمشق. وبالتالي تم قطع مياه الشرب عن سكان العاصمة دمشق، وعددهم ٧ ملايين، ٧ ملايين مواطن سوري مديني في دمشق تم حرمانهم من مياه الشرب بسبب قيام المعارضة المسلحة المعتدلة المعدلة وراثيا بتفجير النبع الرئيسي الذي يغذي دمشق بالمياه.

ثانيا، أريد أن أذكركم أيضا بأن إرهابيي داعش قد قاموا بإحراق عائلة بكاملها وهم أحياء - الأب والأم وطفلة عمرها سنتان - لأنهم حاولوا الهروب منهم، من مدينة الرقة. تم إحراق العائلة في ساحة عامة علنا، ولم أسمع من السيد أوبراين ذكرنا لهذا الأمر، ولا لتفجير نبع مياه بردى.

ثالثا، قصف حلب، البعض تحدث عن المناطق الشرقية والغربية، وأن هناك قصفاً يأتي من شرق حلب ومن غرب حلب. لكن السيد أوبراين لم يقل من الذي يقوم بالقصف، من الذي يقصف من شرق حلب ومن غرب حلب. هم الإرهابيون الذين نحاربهم، هم الإرهابيون الذين نقاتلهم،